اتفاقية الجزائر 1975 والشراكة الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة
(قراءة في حتميات التلازم والتغير)

أ.د . منعم صاحي العمار (*)

المقدمة

من بين المفاهيم التي انشغل بها العالم، دول وشعوب، مفهوم الأمن، ليس لحداثة شيوعه النسبية، بل لأنه حمل وما زال يحمل مجمل الأهداف التي تتمنى الدول والشعوب تحقيقها بما تكتنزه من موارد وما يتدفق في أذهان قادتها من برامج وخطط تأمل من خلالها تحقيق ما تصبو إليه.

والإشكالية الأكبر التي يضمها مفهوم الأمن، إنه يمثل بداءة، الدافع والمحفز للدول والشعوب وربما الفرد لكي ترى أو يرى ذاته، لتشغل الجموع بوصف الخطوات اللازمة للوصول إلى الصورة التي تطمح بها. ولحين رؤيتها ناصعة متكاملة، تراها تقبض على أمنها وقد استوى لديها في أكمل صورة. وإن لم تستطع ذلك، ظلت حاملة لهاجس الأمن الذي تتغذى ديمومته بشتى الصور سواء عبر المتغيرات التي تفرزها البيئة، أو تحسباً من طموحات القوى الأخرى وربما نتيجة قصور الإمكانية والموارد وغيرها. ذلك لأن إتمام الأمن وطمأنته يمثل عملية مجتمعية التصور والبناء والأداء تختصر وجود الدولة وحيوية دورها ومكانتها. وأي خلل في هذه العملية سينعكس بالمباشر على طبيعة الأداء الاستراتيجي وربما يصاب بانتكاسات متوالية تفقده بوصلة الهداية نحو الغايات الأساسية التي وجدت من أجلها السياسة العليا للدولة[1].

وليس من الغريب أن يسعى القادة حالهم في ذلك حال المنظرين والباحثين في مجال الأمن، إلى تجزئة الأمن عبر مستويات محددة، على الأقل، نظريا، طمعاً في استكمال متطلباته ولو على صعيد محدود، لقناعتهم بأن تلك المستويات متكاملة ويتغذى احدهما على الآخر. ولهذا نرى الجميع يشد الهمم ويرصف الخطط ويثور العزائم ويتجه إلى تبني تدابير بعينها لعلها تصلح لكي تكون مقدمات بناء للحالة الكلية التي يفصح عنها الأمن حيث غياب التهديدات أو تقليل حدتها وصولاً إلى خلق حد أدنى من السلم والاستقرار. وتلك هي بغية الأمن وصورته النهائية.

ومفهوم الأمن يعد من المفاهيم الشاملة التي يستلزم ارتيادها، توطئة مفاهيمية وفكرية، فضلاً عن اخراج عملي يتكفل بتوظيف مقومات الدولة لصالحه، حتى إذا ما ندمجت مقومات الدولة فيه

(*) عميد كلية العلوم السياسية- جامعة النهرين

[1] د. منعم العمار، العراق ومنظومة الأمن الخليجي، دراسات عراقية، العدد 2، 2008، ص5.

عنونت تحت يافطته. وهذه إشكالية كبيرة احتار فيها المختصون. ففضلاً عما يحتاجه الأمن من وسائل تحقيق وتفعيل لوجوده، يحتاج أيضاً إلى مرجعية فكرية تؤطر إخراجه وحصانته إلى درجة قد يلجأ صانع القرار إلى استنفار كل مقومات الدولة لصالح بناء موثوق فيه لبلورة نظرية أمنية يعتد بها أو نهج يدر على الدولة منافع مقبلة، لا الاكتفاء بما هو متحقق في الواقع.

وبقدر ما تضفي هذه الحقيقة صفة العمومية وتسوغ انتشار المفهوم، إلا إنها ضيقت حدوده وحصرته في ما يسميه البعض بالحدود الدنيا للأمن على عكس توسيع نطاق المفهوم وفك عقد الضوابط التي تنال من حقيقته المتسعة، والتي ساهمت بجد في ترصين حقائق التداخل المتنوعة بين مفهوم الأمن والمفاهيم ذات الصلة كغايات الوطنية والأهداف الوطنية والمصالح الوطنية، فضلاً عن مفاهيم الوزن الجيوبولتيكي والمجال الحيوي والانتشار الاستراتيجي...الخ. الأمر الذي جعل الدراسات الأمنية تمر بمراحل نضج وتوسع أطلق عليها البعض (الموجات)[2].

وعلى هذا الأساس، لم يعد مفهوم الأمن، وإن اختلف بشأن تعريفه، قيمة مجردة تنحصر في مأزق الاختيار بين الرخاء والدفاع على قول آدم سمث ولا بين السلاح والخبز كما يقول عبد الرزاق الفارس، بل هو قيمة أساسية وحيوية تقوم على أساس أبعاد ثلاثة سياسية وتنموية واستراتيجية (عسكرية)وبما يؤمن شموليته الكاملة، ذلك لأن الخصم لا يحسب قدراته على أساس التفوق الجزئي بل على أساس التفوق النوعي الشامل الذي تتدخل متغيرات كثيرة في صياغته لا سيما المعنوية منها كالإرادة الوطنية، والروح الوطنية والاستعداد الشعبي والتطلع الحياتي والتوق لإتمام المكانة التاريخية لشعب من الشعوب أو دولة من الدول[3]. ومن هنا جاء الانتقاد اللاذع للذين يرون ضرورة حصر مدلولات الأمن بالجهد العسكري ومبرراته. صحيح إن زيادة القدرات العسكرية وتنميتها وتنويعها تعد عنصراً أساسياً من العناصر المكونة لمفهوم الأمن وربما الحاملة له والكاشفة لما يصيبه من خلل، إلا إن متطلبات الأداء السياسي الشامل تستلزم من الدول الاهتمام بضرورات البقاء وديمومته لا سيما وإن التهديدات لم تعد مقتصرة على الجانب العسكري فحسب. فهناك تهديدات كثيرة منها التهديد بالحرمان

---

[2] عن تلك الموجات، راجع شالاو صلاح شرف، القضية الكردية في تركيا وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي، رسالة ماجستير غير منشورة جرت تحت إشرافنا، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2008، ص74 وما بعدها.

[3] مصطفى طلاس (إشراف)، الاستراتيجية السياسية العسكرية، الجزء الثاني، مكتبة دار طلاس، دمشق، الطبعة (21) ، 2003، ص600 وما بعدها.

الشديد من الرفاهية الاقتصادية أو التهديد بالحرمان من الحراك الاستراتيجي أو التهديد بالحرمان من فرص اكتساب القدرات التكنولوجية...الخ[4].

وتطويراً لهذا الاتجاه سعى البعض إلى ربط تعريف الأمن وتحديد جوهره بإمكانية التخطيط كإطار عام للإداء السياسي الشامل. وبهذا الصدد يرى جوزيف هولسن بأن الأمن هو الأهداف التي تسعى الدول لتحقيقها من خلال السياسات والبرامج والعمل على توسيع نفوذها في الخارج أو محاولة التأثير على سلوك الدول الأخرى أو تغييره[5]. كما وسعى البعض إلى ربط الأمن بحقيقة الوسائل المؤهلة للوصول إلى درجات الاطمئنان العليا. وهنا يشير هنري كيسنجر إلى أن الأمن هو (التصرفات التي يسعى المجتمع عن طريقها إلى حفظ حقه في البقاء)، مستنداً إلى استخدام عناصر القوة المختلفة لا العسكرية فقط. وبقدر ما يلغي كيسنجر أهمية الالتفات إلى شرعية تلك التصرفات فإنه بلا شك يفتح الباب واسعاً امام التصرفات العداونية التي تسوغها المصالح الوطنية والحيوية دون اعتبار إمكانات الآخرين لحفظ حقهم في البقاء[6]. وهو ذات التعريف الذي جاء به كروننبرج وويرك اللذان أكدا على إن الأمن يعني حماية الدولة من الخطر الخارجي[7].

لقد تعمدنا إيراد هذه المقدمة ، لكي نحاكم أنفسنا لما صنعناه للأمن الوطني العراقي، ولكي نصنع معايير ضبط لما يتوجب علينا فعله ، ونحن نعاني من حالة (التشظي الأمني) بعد عقود من الهيام وسيولة المواقف والتدابير التي جاءت بأمننا أرضاً.

ولهذا يكتسب الأمن الوطني أهميته من كونه يقوم على أسس من المراقبة والتحسب لإمكانيات الدول والقوى المؤثرة في البيئة العملياتية التي يعمل ضمن حياضها. ولأجل ذلك ارتبط مفهوم الأمن الوطني بمفهوم التوازن عموماً وتوازن القوى خصوصاً لا سيما وإن التوازن كما يرى ذلك مورجنثاو في كتابه السياسة بين الأمم يعني (الاستقرار دالة الأمن الوطني) ضمن إطار يضم عدداً من القوى المستقلة. وعندما يتعرض هذا التوازن إلى الاضطراب بفعل قوى خارجية أو نتيجة تبدل في عنصر أو

---

[4] منعم العمار، أمريكا وصناعة العدو، دراسة عملياتية في مفهوم الإرهاب، دراسات عراقية، العدد 3، 2007، ص15.

[5] نقلاً عن:

Navnita chandha Bhera, Discourse on security, south Asia perspective: from http//:wwwmcpr-bhu.org/Behra.htm.

[6] نقلاً عن :Mahbub ul-Haq, Human rights, Security and Governce. http//:www:today.org.

[7] نقلاً عن : عامر مخيف العمر، مربع الإرهاب، الأجهزة الأمنية في العراق خلال فترة 1968-2002، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص12.

أكثر من العناصر التي تؤلف النظام، فإن هذا النظام يبدي ميلاً أما لإعادة التوازن الأصلي أو لإقامة توازن جديد، وهذه المهمة بحد ذاتها مسؤولية الأمن الوطني ومهمته الأساس[8].

ولما كان توازن القوى من المفاهيم التي شابها الكثير من الغموض نتيجة لصعوبة الاتفاق على تعريف محدد له يسهم في بلورة الاتفاق على مركزية القوة فيه، فإن معامل الارتباط بينه وبين مفهوم الأمن بدا مؤثراً للغاية لسببين:

الأول: حيث يرى الدكتور إسماعيل صبري مقلد، إن الفكرة الكامنة وراء توازن القوى في العلاقات الدولية هي إن الطابع المميز لهذه العلاقات هو الصراع، وهذا الصراع لا تمليه عوامل الاختلاف في المصالح القومية للدول فحسب، وإنما ينبع من الجانب الأكبر منه من محاولة كل دولة زيادة قوتها القومية على حساب غيرها من الدول، وتلك فكرة الأمن الوطني وغايته[9].

أما الثاني: كما يرى البعض[10]، إن توازن القوى يمثل ((الحالة التي تتميز بالتوزيع المتوازن للقوة والتأثير بين القوى الأساسية داخل النظام السياسي الدولي أو نظم فرعية وأثر ذلك في بناء التكافؤ بين العلاقات المتبادلة فيما بينها)). وبذلك تولد تلك الحالة نظم تقنين مضافة لحصانة الأمن من الاختلالات التي ربما تفرزها البيئة . ذلك لأن توازن القوى يدخل في حسابه المؤثرات العديدة على مكونات القوى. وعليه فإن ظهور خلل في توازن القوى يعني خللاً في القوى المختلفة أو أحداها وهو ما يعني تلقائياً تهديداً للأمن الوطني الذي تكون أبعاده هي القوى نفسها.

نظرة تاريخية للأمن الوطني

إذا ما قصدنا تحليل ما جرى أبان فترة النظام السابق، لنجد أن من بين أهم تجليات تلك الفترة، ارتهان الأمن الوطني العراقي بتدابير استراتيجية دون أفق شامل لما يتوجب صياغته من خطط لحماية وصياغة الحرم العراقي وقيمه الاستراتيجية ومقومات وجوده، ودرء التهديدات الانتقالية التي يتعرض لها، مما كان له انعكاس مباشر على حقيقة الأمن العراقي وصورته، بل ومدركه لدى الآخر. وهكذا توالت التهديدات التي حملت محمل التحديات الأمن الوطني العراقي حتى إذا ما استدرك القائمون عليه مكنوناته تمايلوا يميناً ويساراً لعلهم يعيدون التوازن لما يعينه. والذي يتابع بإمعان، صورة الأمن العراقي

---

[8] أركان ثامر الطربوشي، التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير غير منشورة جرت تحت إشرافنا، كلية الدفاع الوطني، جامعة الدفاع الوطني، بغداد، 2008، ص25.

[9] إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية ، دراسة في الأصول والنظريات، ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع، الكويت، 1987، ص73.

[10] عن رؤية هذا الفريق ومرجعياته، أنظر: أركان الطربوشي، مصدر سبق ذكره، ص42 وما بعدها.

يلحظ تخمته بانتقادات حادة يصعب تفسيرها، اللهم إلا إنها نتاج فقدان الإطار لما يتوجب فعله حيال ما يتعرض له من تحديات. فبعد مواجهة العراق في بداية سبعينات القرن المنصرم ما سمي حينها بـ(التمرد الكردي)، اتجه القائمون على الأمن العراقي إلى اختيار أكثر الدروب وعورة وجعلوا الأمن رمياً يتغذى على الحرم الوطني ليشرذمه ويقتص منه لخلق ما يسمى بـ(الأمن الوطني) فكانت اتفاقية الجزائر آذار 1975 لتكون صورة عما نسميه دوماً بـ(الجدب الوظيفي للاستراتيجية) والتي من إماراتها أن تستبدل صورة الأمن بالإنحناء للتهديدات البعيدة من أجل درء التهديدات القريبة. وكذا الحال بالنسبة للحرب العراقية ا"لإيرانية ودخول العراق للكويت والسعي نحو أهداف ذات عائد مستحيل، لعل الظروف تأتي بما هو صافي من المستحيلات.

صحيح إن غالبية المختصين تذهب، إلى ان الأمن يعني قدرة الدولة على مواجهة التهديدات أياً كان نوعها، داخلية كانت أم خارجية. ولأن تلك التهديدات انتقالية ومتغيرة من زمان لآخر ومن مكان إلى آخر، فإن تأطيرها وحصرها فضلاً عن مواجهتها تستلزم تخطيطاً عسكرياً يوظف القدرات ويستثمر معامل القوة وعناصرها بما يتيح للدولة الفرص والخيارات لمواجهة أي تهديد أو تحدي وربما لتوسيع مساحات الانفتاح أو ترسيخ القيم الحيوية التي تؤمن بها الدولة[11]، إلا أن الحقيقة تبقى مرهونة بإدارة معامل الارتباط بين الأمن الوطني والاستراتيجية العسكرية ينصهرا في جانب كونهما معطيين معنيين بمعالجة أوجه الضعف وتطوير عوامل القوة، ومن جانب آخر يستظلان في فلسفة سياسية وطنية واحدة تقوم على توفير الحوافز اللازمة لصيانة سلامة الحياض الوطني وتعزيز حصانته. وربما تعد هذه المقاربة، الأساس المبرر لمجتمعية مفهوم الأمن عامة[12].

وهذا ما لم تراه القيادة العراقية السابقة، وظلت معتصمة بخيارها حيث بناء القوة العسكرية الجبارة وعدتها كنزاً خالداً، إلا أن جاءت حرب 1991 لتدرك بأن ما انشغلت به كان مجرد أضغاث أحلام عدمت العراق، أمناً وشعباً وثروات، من أجلها.

وقد ترتب على هذه البانوراما العديد من التدابير، التي أقل ما يقال عنها ، إنها إشغال لتحديات والتهديدات، دون رصف خطط لمواجهتها، إن أفرغ الأمن الوطني العراقي، كمفهوم وكمعطى، من مضمونه وأبعدت الممكنات والإمكانيات عنه. حتى بدا العراق البلد الأكثر سوءاً في الإدارة الاستراتيجية. فبعد كل ما استنزفه النظام السابق من موارد وهدر للإمكانيات بدا العراق بعيداً جداً عما

---

[11] شيماء معروف، التهديد وإدراك التهديد، دراسة في إدارة الأزمة الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة جرت تحت إشرافنا، كلية العلوم السياسية/ جامعة النهرين، 2007 ، ص49.

[12] منعم العمار، القدرات النووية العربية وتحديات القرن الجديد، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2000، ص15.

يطمح إليه من أمن، وكأن قادته آنذاك استهوتهم (اللعبة الصفرية) حتى أماتوا عن عمد أية إمكانية يعتمد عليها لحماية العراق، أمناً ووجوداً، فكان الغزو الأمريكي للعراق، بكل ما أبيح له من مقومات، النتيجة الأكثر مصداقية لما اعترى الأمن الوطني العراقي من اختلالات بنيوية وقيمية.

وهذا أمر طبيعي ، ذلك لأن المنظر الاستراتيجي يجب أن يكون على صلة وثيقة في التفكير والتخطيط فضلاً عن المتابعة مع الإجراءات الوقائية للحفاظ على كيان الأمة وأمنها. وهذا ما يؤكد نسبية الأمن الوطني، فغالباً ما يخطط المنظر الاستراتيجي للأهداف الأمنية ووسائل تحقيقها لزيادة هامش الحركة، وهو ما يدفع الآخرين إلى محاولة التوازن الأمني كذلك، ليصل إلى درجة محسوبة من التوازن، وهو ما يخل، في النهاية، بأمن المنطقة، أو أمن أي من الدوائر الأمنية التي تهم الدولة، ويؤدي ذلك إما إلى الصدام، أو تنازل أحدهما عن جزء من هامشه الأمني[13].

ففي الثمانينات من القرن العشرين تنافست إيران مع العراق، في زيادة الهامش الأمني لكل منهما في الخليج العربي، مما أدى للصدام بينهما في حرب ضروس استمرت ثماني سنوات. وعندما أراد العراق أن يوسع هامش أمنه العربي، على حساب جاراته العربيات في بداية العقد الأخير من القرن العشرين، بدأ بالتنازل عن جزء من هامشه الأمني الخليجي، لصالح إيران، وهو الذي كافح ثماني سنوات محاولاً تحقيقه في تلك الحرب الضارية[14]. مخالفاً بذلك ما يسميه السياسيون (الوجه السلبي لسياسة حسن الجوار) ، والذي يعد أحد تقاليد السياسة الدولية القديمة، إذ تفترض علاقة الجوار، حسن النية في التعامل. وهذه العلاقة، هي أساس سياسة التجمعات، المرتبطة بسياسة المساندة الإقليمية العصرية. فيدور مفهوم الأمن الوطني لحماية الإقليم والقومية، وهو ما لا يتمشى مع قوانين التوازن، وسمات النظام العالمي (مهما اختلف عدد أقطابه). فالدول العظمى والكبرى تميل إلى تبرير سياستها التوسعية الدولية، على حساب سياسة المساندة الإقليمية، فتسمى إجراءاتها الأمنية، التعسفية غالباً، بالحرب الوقائية أحياناً، والتعدي على مجالها الحيوي، أحياناً أخرى[15]. وعندما يكون النظام العالمي متعدد الأقطاب، أو ثنائياً، فإن الدول الإقليمية وتجمعاتها، تستطيع أن تحقق لنفسها هامشاً أوسع من الأمن،

---

[13] حسام سويلم، التوجه الإيراني الجديد نحو الخليج، المضامين والاحتمالات، مختارات إيرانية، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، العدد 48، 2004، ص3.

[14] عن ذلك أنظر: منعم العمار، كيف نفهم العراق، دراسة نقدية ، نشرة يصدرها قسم الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين العدد 2، 2005، ص4.

[15] للمزيد حول هذا الموضوع، أنظر: عماد فوزي الشعبي، الاستراتيجية الوقائية الأمريكية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق، 2007، ص18.

باستغلال طبيعة التوازن بين تلك القوى[16]. أما عندما يكون النظام الدولي أحادي القطبية، فإن طبيعة التوازن تجعل من الدولة العظمى الحاكم الأعلى للعالم المتمدن، ولا يعطي ذلك مرونة أمنية كافية على المستوى الإقليمي، فتكون المواجهة والصدام، والحرب، دائماً، نتيجة وحيدة لمحاولات تحقيق أمن إقليمي أو وطني محلي، تتعارض مع رؤية النظام العالمي الأمني، وترتيباته الأمنية، في المنطقة الإقليمية أو الدولية، مثال ذلك ممارسات الولايات المتحدة الأمريكية في القضايا الإقليمية، والمحلية أحياناً، عقب إنهيار الاتحاد السوفيتي 1991، القطب الثاني في النظام العالمي، الذي ساد عقب الحرب العالمية الثانية[17].

ولهذا غالباً ما تحذر الأدبيات الاستراتيجية من خطورة التوسع الذي تتبناه الاستراتيجية العسكرية ومن خلفها العقيدة على مفهوم الأمن الوطني وكما هو واضح في ما يأتي:

1. إن اتساع المفهوم جعله مرتبطاً بأي متغيرات دولية أو إقليمية، يمكن أن ينعكس سلباً على الدولة. ويعني ذلك مساندة الدولة العظمى للأنظمة الحاكمة، القائمة، بما يضمن بقائها، وبقاء ولائها لها سواء في الدول المجاورة أو في مناطق بعيدة ضماناً للمصالح الحيوية في تلك المناطق، بما يبرر تدخلها بالقوة لحماية تلك المصلحة، التي يصونها نظام الحكم القائم كما هو الحال مع التدخل الأمريكي – الأوربي لصالح إعادة الشرعية الحاكمة في دولة الكويت، بعد أن غزاها العراق[18]. وبصرف النظر عن أحقية الدولة الكويتية في ذلك، فقد كان تصرف التحالف الدولي من منطلق مصلحة خاصة، وتتحقق له ذلك من خلال الشرعية الحاكمة، باستمرار تدفق النفط إلى شرايينه الصناعية، بينما لم يتدخل الاتحاد السوفيتي،جدياً، بصرف النظر، عن متاعبه التي أدت لانهياره في الوقت نفسه، وإنما لأن مطالبه النفطية محققة ذاتياً[19].

2. اتساع المفهوم، يتضمن التوسع في مفهوم الإقليمية. والأصل في مفهوم الأمن الوطني، هو الأمن الإقليمي، وكيفية حمايته، حيث يحقق ذلك، الأمن الوطني للدولة العضو في ذلك الإقليم أو يحقق أمن الدولة الإقليمية (التي تشمل الإقليم كله). ومن الأمثلة الصارخة على سوء استخدام هذا الاتساع، ما

---

[16] مصطفى طلاس، مصدر سبق ذكره، ص421 وما بعدها.

[17] فلاح مبارك مردان، الوقائية في الفكر الاستراتيجي الأمريكي، رسالة ماجستير غير منشورة جرت تحت إشرافنا، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2005، ص121.

[18] أركان ثامر، مصدر سبق ذكره، ص123 وما بعدها.

[19] منعم العمار، في معنى التدخل، مجلة (أم المعارك)، العدد 7، 1995، ص58 وما بعدها.

صرحت به الإدارة الأمريكية، مهما تغيرت وجوهها، بأن أمن إسرائيل ووجودها هو أحد عناصر أمنها الوطني، وبينهما أكثر من أحد عشر ألفاً من الكيلومترات[20].

3. التوسع في المفهوم خارج الإطار الاستراتيجي ودون ارتباط بالأوضاع الجيبولوتيكية، غالباً ما يفقده المصداقية، ويخلط بين سياسة الأمن عامة، وسياسة الأمن الوطني. فالأولى هي تحرك حذر، دون تقبل لمغامرة غير محسوبة، في كل ما يتعلق بالمصلحة العامة ومن تطبيقات ذلك: السياسة الأمنية العامة، والأمن الداخلي، والأمن السياسي، والأمن الاجتماعي، والأمن العسكري، والأمن الوطني نفسه، بينما تبدو سياسة الأمن الوطني إحدى تطبيقات سياسة الأمن. وهو، لخطورته وحساسيته، يتأثر بالتطبيقات الأخرى، التي هي تطبيقات مترادفة، ويصبح هذا الخلط في التطبيق توسعاً، إذ يخلق مجالاً لتبرير شرعية غير حقيقية للسلوك العدواني والاستفزازي لبعض الدول مثال ذلك دعاوى الحق التاريخي لتبرير غزو العراق للكويت عام 1990[21].

ذلك الغزو الذي مثل نموذجاً كاشفاً لخصوصية الأمن الوطني العراقي، الذي أفصح بنتائجه عن تلك الخصوصية حتى تجدها مجموعة من التدابير الاستراتيجية التي تقف خلفها رؤى متوسعة الطموح، قلقة في التنفيذ. الأمر الذي جعل القائمون عليه ، في ظل ما يعيشه العراق من بيئة قلقة متفاعلة تارة وعشوائية تارة أخرى، حيارى في اختيار المنطلق لبناء استراتيجية أمن وطني يعتد بها. فتراهم يلحون على اختصارها في الاستراتيجية العسكرية التي بدت هي الأخرى غير قادرة على الارتفاع بالأمن الوطني إلى حافاته الآمنة سواءً لما يستدعيه من رؤى داعمة لوظائفها أو من مقومات مسوغة لتواتر معالم احداثها[22]. وهكذا بدا الأمن الوطني العراقي محصوراً بين حافتين، أولهما الأهداف التي بدا النظر إليها كغايات عسكرية، وثانيهما التهديدات التي بدت هي الأخرى أهدافاً واجبة التنفيذ تبعاً لإلحاحية علاجها لطمأنة الأمن[23].

ولأجل ذلك بدا البعد العسكري، لا سيما في العراق، من أكثر أبعاد الأمن الوطني العراقي فاعلية. تبعاً لترسخ القناعة بأهميته المحورية في مواجهة التهديدات الانتقالية والمتداخلة التي يتعرض لها الأمن الوطني العراقي على مر الزمن منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة. ذلك لأن أي ضعف

---

[20] هيثم الكيلاني، الإرهاب يؤسس دولة، نموذج اسرائيل، دار الشروق، القاهرة، 1997، ص38.

[21] عبد الوهاب رشيد، التحول الديمقراطي في العراق، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2006، ص79 وما بعدها.

[22] علي حسين حميد، الشراكة والتوظيف بين ستراتيجيات القوى الدولية والقوى الإقليمية، أطروحة دكتوراه غير منشورة جرت تحت إشرافنا، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، بغداد 2006، ص249.

[23] منعم العمار، النموذج الديمقراطي العراقي وحواضنه الإقليمية والدولية، مجلة جدل، العدد 2، 2006، ص8.

سيؤدي إلى انهيار الأمن الوطني وتعرضه لأخطار وتهديدات عنيفة قد تصل إلى وقوعها تحت الاحتلال الأجنبي وهذا ما حصل عام 2003.

والفطن الحاذق ، وهو يعيش ما يجري على أرض الواقع، يجد ثمة ارتباط بين اتفاقية الجزائر عام 1975 كتدبير أدى إلى انكشاف الأمن العراقي وبين الغزو الأمريكي للعراق واحتلاله عام 2003 كنتيجة حتمية لذلك الخطأ الاستراتيجي. كما ويجد ذات الأبانة بين الأثنين ولكن بمعيار مختلف سيما وإن الاحتلال الأمريكي للعراق الذي لم يزل مستمراً دون انتباه من أحد لفك عقدة القوام المصطنع بين الاحتلال وتسلم السيادة من قبل العراقيين لأمنهم وحرمه الوطني، لم يعمد إلى إعادة الأمن الوطني العراقي إلى وضعه الطبيعي، مثلما لم يحافظ حتى على جذوة تكونه من جديد. الأمر الذي جعل العراق، أمناً ووجوداً، في مهب تهديدات ستراتيجية من الدرجة الأولى. ففضلاً عن الإرهاب واتخاذ العراق ساحة مركزية لوجوده، هناك تهديدات تركية للتدخل في الشأن العراقي رغم محاولة البعض تخفيف حدتها، وهناك تهديدات إيرانية أكبر مما نتصور رغم تجميلنا للنوايا الإيرانية وحسن سيرة القادة الإيرانيين، ومثلها عربية. علماً بأن تلك التهديدات من الممكن أن تأخذ منحى آخر في حال إصرار الأمريكان على عدم تقديم تعهد أو التزام بمساعدة العراقيين على صياغة أمنهم للفترة القادمة. الأمر الذي يجعل العراق طمعاً للحسابات الإقليمية لا ساحة لتصفيتها كما يجري الآن.

المهم إن العراق الحالي الذي دفع ثمن ما ارتكب بحقه من آثام استراتيجية، غير قادر على لملمتها بمفرده دون معونة الولايات المتحدة له. وعلى ما يبدو إن الآخرين وأن أطمئنوا لهذه النتيجة، إلا إنهم أخذوا يتحسبون لمخاطر الانسحاب الأمريكي من العراق ليكيلوا بموازينهم ما ينبغي أن يستدروه من منافع لهم. وهذا الأمر ينطبق على كل الجوار العراقي، جغرافيا: (تركيا ومطاردة P.K.K) وإيران (اتفاقية الجزائر 1975)، وعربياً (سوريا والأردن والكويت والسعودية). وإذا ما سلطنا الضوء ملياً، على حتميات التلازم بين اتفاقية الجزائر 1975 واستمرار الاحتلال الأمريكي للعراق، كما أشار إلى ذلك المسؤولون الأمريكان، بل وحددوا صيغاً ومواعيد لما ينبغي عليهم تأخيره مع العراق، فإننا نجد ضرورة معالجة الأمر على وفق الصيغة التالية:

أولاً: اتفاقية الجزائر عام 1975، الهدف وإشكالية التقويم:

لا جدال في أن اتفاقية الجزائر لعام 1975 بقدر ما كانت تمثل تدبيراً استراتيجياً لإعادة تقويم مضامين الأمن الوطني العراقي كما خمن النظام السابق ذلك، كانت بالنسبة لإيران مغنماً مضافاً، حيث شرع نظام الشاه آنذاك وفي عام 1973 تحديداً بتجاوز حدود العراق البرية، فدفع بمخافره الحدودية إلى داخل العراق وشق الطرق بينها بصورة توضح الهدف حيث ضم أراضي عراقية شاسعة إلى إيران معززاً

ذلك بحشود عسكرية كبيرة. وقد ترافق ذلك مع مطالبة حكومته تعديل الحدود في شط العرب خلافاً للوضع القانوني للحدود السائد وقد رفض العراق، آنذاك مسايرة المطالب الإيرانية. الأمر الذي جعل الشاه يعيد مسألة الحدود إلى ما نسميه اليوم بالمربع الأول. حيث عمد الشاه إلى إلغاء معاهدة الحدود لعام 1937 من طرف واحد والموقعة في 4/تموز/1937 بكل ما تضمنه من بروتوكولات لا سيما بروتوكول الاستانة عام 1913 ومحاضر جلسات لجنة تحديد الحدود عام 1914 والتي نصت على أن يبقى شط العرب مفتوحاً للسفن التجارية العائدة لجميع البلدان[24]. ولم يكتف نظام الشاه بذلك بل عمد إلى تجاوز قضية الحدود في ديالى وشط العرب وأخذ يعزز قواته العسكرية على طول الحدود مع العراق لا سيما وسطه (واسط وميسان) وجنوبه البصرة فضلاً عما كان يقدمه من دعم عسكري لما كان يجري في شمال العراق حتى قاتلت قواته جنباً إلى جنب مع الأكراد بقصد فتح جبهة داخلية لاستنزاف القدرة العسكرية العراقية. وظل الأمر حتى آذار عام 1975، ليتفق العراق وإيران على اتفاقية دولية تعيد التأكيد على اتفاقية 1937 والبروتوكولات الملحقة بها وإجراء أو إعادة التخطيط النهائي للحدود البرية بين البلدين. والأهم تحقيق أوضاع متوازنة بين الطرفين كما نص على ذلك البند الرابع من اتفاقية 6 آذار 1975[25].

وإذا كان العراق قد وجد باتفاقية 1975 درباً للحفاظ على وضعه واحداً موحداً ضد محاولات الانفصال والتقسيم كما كان يشاع آنذاك، فإن إيران ثبتت لها رسمياً حقاً مكتسباً يخالف كل المواثيق السابقة لا سيما وإن الاتفاقية وحال دخولها حيز التنفيذ أعطت لنظام الشاه فرصة استراتيجية إذ صار وضعها في شط العرب بمثابة الشريك بل والسيدة على الجزء الأكبر منه، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار طوبوغرافية المجرى المائي (شط العرب) وعوائقه في الجانب العراقي، وفقاً لخط الثالوك (أي خط المنتصف)[26]. وهو ما عد حينها تنازلاً عراقياً وتفريطاً بالسيادة العراقية من قبل النظام السابق. الأمر الذي لا يخطئ معه البعض بالقول إن ذلك النظام وافق على تلك الاتفاقية حفاظاً على وجوده بعد أن

---

[24] لقد كانت هذه المعضلة جزءاً مما سميت حينها بالمسألة الشرقية الكبرى. للمزيد أنظر كارل بروان، السياسة الدولية والشرق الأوسط، ترجمة عبد الهادي حسين جياد، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1987، ص64.

[25] جاءت اتفاقية الجزائر 1975 لتصحح الخلل جزئياً حيث مبادلة الأرض بالمياه وعلى وفق اتفاقية 1937، أما والخلل قد لحق باتفاقية 1937 بعد التغيير الكبير في الملامح الطوبوغرافية لشط العرب، فمن المنصف إعادة النظر باتفاقية الجزائر 1975 وعلى وفق الالتزامات المتبادلة بين الطرفين لا أن تكيف تلك الاتفاقية لما يمر به العراق من ظروف أمنية الآن فحسب. للمزيد أنظر علاء الأعظمي، حقيقة اتفاقية الجزائر لعام 1975 من الانترنت: Alaaaladamy @g mail.com

[26] التالوك ، كلمة ألمانية تعني طريق الوادي، وتعني في سياق اتفاقية الجزائر خط النصف العميق في شط العرب الذي أراد الجانبان ترسيمه ليقسم الشط إلى نصفين.

بدا له الوضع من الخطورة بمكان سيما بعد ما أعلن أقطابه مراراً نفاذ ذخيرة الجيش العراقي لديمومة القتال في شمال العراق[27].

وعلى الرغم من اعتراف النظام السابق، بأن اتفاقية الجزائر عام 1975 رغم مرارتها كانت خياراً اضطرارياً بعد أن أوصل (الأكراد) النظام السابق إلى حافة الهاوية، إلا إنهم كانوا ينظرون إليها كحل مؤقت وربما كسباً للوقت وربطوا تنفيذها على قراءتهم للمتغيرات الداخلية في إيران والإقليمية في الشرق الأوسط خاصة بعد أن ضمنوها بنداً متقابل الالتزام ينص على أي خرق لأي بند فيها من قبل أي طرف يعد إخلالاً بالاتفاقية ككل وتعتبر لاغية. وهذا ما يؤكد ما ذهبنا إليه مراراً حيث عدت اتفاقية الجزائر تدبيراً استراتيجياً أكثر مما هي علاجاً لحالة الاختلال الأمني التي عنونت العلاقات الإيرانية – العراقية برمتها وما زالت[28].

وبعد سقوط نظام الشاه، ألغت إيران معظم الاتفاقيات التي عقدها نظام الشاه، ما عدا اتفاقية الجزائر رغم اعدامها لمهندسها عباس علي خلعتبري وزير الخارجية الإيراني آنذاك. ومع ذلك كانت الحكومة الإيرانية الجديدة تصر على ما أعتبره نظام الشاه من مكاسب حتى عطلت تنفيذ الاتفاقية كاملة أو بالأحرى جمدت الالتزامات المنصوص عليها فيها والتي كان النظام السابق يعدها مكاسب عراقية. وبتداخل الظروف وتسارعها وعدم امتلاك الطرفين لبعد مستقبلي في رؤية ما يتوجب أن تكون عليه علاقاتهما ودفعها باتجاه التصادم الحتمي، أعلن العراق في 17/أيلول/1980 إلغاء الاتفاقية مستنداً إلى البند السادس فيها والذي نوهنا عليه آنفاً، ليعد ذلك الإلغاء المدخل الأكثر إثارة في العلاقات العراقية – الإيرانية حيث الحرب بين البلدين، والتي غذيت بالعديد من التصريحات الإيرانية للمسؤولين الإيرانيين الداعية إلى أن إيران لا تعترف بالاتفاقية، ولا تتمسك بها، بل وصل الأمر بأبي الحسن بني صدر إلى المجادلة في وجود الاتفاقية من عدمها، وإن نظام الشاه نفسه لم ينفذها[29]. وزادت إيران من ضغطها بهذا الاتجاه وقامت بأفعال تنبئ بنيتها لتصعيد الموقف مع العراق الذي استسهل نظامه السابق عنوان الأفعال الإيرانية التصعيدية ولتبدأ الحرب بين البلدين ويصدر مجلس الأمن قراراً في 1980/9/28 بإيقاف الحرب. وقد وافق العراق على ذلك فيما أصرت إيران على استمرارها حتى آب 1988 عندما

---

[27] خالد يونس خالد،خيارات السياسة الأمريكية تجاه القضية الكردية في العراق،من الانترنت:.Khalid.k 2009@ yahoo-se

[28] للمزيد أنظر، وثيقة رقم 85 في 15/مايس/1975 من جي أيه غراهام، السفارة البريطانية في بغداد إلى : آي تي أم ليوكاس/ وزارة الخارجية البريطانية / إدارة الشرق الأوسط، سري للغاية.

[29] أبو الحسن بني صدر، إيران غربة السياسة والثروة، دار الكلمة للنشر، بيروت، 1979، ص13.

قبلت بقرار مجلس الأمن 598 الصادر عام 1987 مضطرة غير مخيرة بظروف شديدة الوطأة عليها، شعباً وحكومة.

وظلت اتفاقية الجزائر معلقة التنفيذ طوال الحرب التي خسر عبرها الطرفان مكاسبهما منها. وبعد دخول العراق للكويت أعلن العراق اعترافه بالمكاسب الإيرانية وعاودت إيران التمتع بها دون حساب بالالتزامات/ المكاسب العراقية[30]. وجاءت أحداث كانون الثاني – آذار 1991 لتعطل أية إمكانية للعراق لفتح ملف الاتفاقية التي ظلت سارية المفعول ولكن دون اهتمام إيراني جدي بها، ودون إمكانية عراقية لإلغائها رغم وجود أدلة واضحة لدى الطرفين بالانقضاض عليها خاصة بعد أن امتلك كل طرف أوراق مساومة سياسية عسكرية بينهما. وقد استمر هذا الحال حتى عام 2003 حيث الاحتلال الأمريكي للعراق. وبهذا يتحمل الطرفان مسؤولية التماهي بحسم الموقف من الاتفاقية الخاصة وقد مرت العلاقات العراقية – الإيرانية منذ عام 1979 – 2003 بالعديد من المحطات والأحداث الكافية لبطلانها[31]، مثل عدم تنفيذها بشكل كلي، تجاوز أجل الالتزامات التي تضمنها الاتفاقية، عدم اعتراف أحد الأطراف بها، قطع العلاقات الدبلوماسية، التغير الجوهري للأحوال السياسية لدى إحدى أطرافها، تحقق الشرط الفاسخ لها، وأخيراً الحرب.

ولكن ما ينقض كل ذلك، إن موضوع الاتفاقية ما زال قائم، فلم يزل شط العرب موجود ولم تزل الحدود البرية قائمة، وهو ما جعل الجميع يشك حائراً في ديمومة الاتفاقية من عدمها؟ وهل بإمكان الطرفين تجديد الاتفاقية بكل التزاماتها؟ وهل بإمكانهم عقد اتفاقية جديدة؟ وهل يعاد العمل بخط الثالوك باعتباره ميزان الالتزام في الاتفاقية الجديدة؟ أم يعاد ترسيمه من جديد على وفق الطوبوغرافية الجديدة التي تحمل ظلماً كبيراً للعراق؟ والأهم هل إن العراق الآن مستعد لمناقشة هذه الأمور مع إيران في إطار استراتيجي وسياسي، أم حصر الأمر بأمور فنية؟ وبعد ذلك من يمتلك الحق في تقويم الاتفاقية وحسم الموقف ؟. هذه الأسئلة وغيرها لم تزل دون إجابة محددة. وإذا ما تجاوزنا الطرف الإيراني ومسكه العصا من المنتصف كما يشاع رغم قناعتنا بما يضمه هذا الرأي من عيوب بنيوية وإجرائية لا سيما في ظل الوضع الاستراتيجي الأمني الذي عليه العراق، فإننا نرى إن العراق، هو المتضرر السابق والحالي من هذه الاتفاقية، وهو الذي يدفع ثمن تجاهلها من الطرف الآخر وهو بذات الوقت لا يمتلك ما يؤهله

---

[30] اتفاقية الجزائر، تجدد خلافات إيرانية – عراقية نحو تعديلها، من الانترنت: http://www.alfahdnews.com.

[31] منعم العمار، العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي، دراسة في إشكاليات الاختلال المزمنة، قضايا سياسية، العدد 4، 2005، ص58.

لاتخاذ موقف سياسي من كل ما يدور حول الاتفاقية من إشكالات بنيوية وسلوكية ومواقف على حد سواء، ومن هذه الإشكاليات:

أ. عدم توافر عتبات الإنطلاق المؤسسية لاتخاذ قرار بشأن الاتفاقية، بمعنى عدم وجود وحدة قرارية تتحمل مسؤولية اتخاذ القرار [32]. فالرئيس الطالباني هو رئيس مجلس الرئاسة حسب ما نصت عليه المادة 138 من الدستور العراقي الدائم لعام 2005 حيث تنص هذه المادة إن مجلس الرئاسة هو المسؤول عن اتخاذ القرار بشأن المعاهدات والاتفاقيات وبالإجماع، طالما هو مكون من رئيس ونائبين، ولكل منهما مواقف وتطلعات وآراء. وأثر ذلك ظهر بوضوح بعدما أعلن الرئيس طالباني جهاراً إلغاء اتفاقية الجزائر، حتى تراجع بعد ليلة واحدة معللاً، وهنا بيت القصيد، إن ما عبر عنه لا يتجاوز رأيه الشخصي وليس موقف الأكراد من الاتفاقية، في إشارة واضحة إلى تنصله من تصريحاته التي لقيت عدم رضى من إيران التي أعلن وزير خارجيتها متقي تمسك بلاده بالاتفاقية، وإن (الاتفاقيات والمعاهدات بين الدول لا تتعلق بحكم يحل مكان آخر)، وتناسى إن بلاده بعد الثورة ألغت العديد من الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدها نظام الشاه مع الولايات المتحدة وإسرائيل وغيرها من الدول، بل أن إيران ألغت اتفاقيتين تجاريتين طويلة الأمد مع بريطانيا على خلفية قضية سليمان رشدي عام 1987. ولكن الملفت للنظر إن متقي وعلى خلفية تصريحات طالباني نبه ((الأمريكيين إلا يبدأوا لعبة جديدة وأن يتعلموا الدرس من الفشل الذي منيوا به في ألاعيبهم السابقة))، موضحاً إن طهران لمست لدى الطالباني ((خلال زيارته لإيران وخلال مناقشتنا لهذه القضية موقفاً آخر غير هذا)). وأضاف ((إن اتفاقية الجزائر وثيقة رسمية مسجلة لدى الأمم المتحدة وتتمتع بالقوة القانونية اللازمة ولا مجال للإخلال بها))[33]. وعلى خلاف ذلك أشار وكيل وزير الخارجية العراقية محمد الحاج حمود إلى ((أن العراق يرغب في مباحثاته مع الجانب الإيراني بحث موضوع إعادة شط العرب إلى مجراه السابق ورفع السفن الغارقة وإزالة الألغام مشدداً على أن اتفاقية الجزائر عام 1975 بين البلدين لازالت لاغية)). وأضاف إن هذه الاتفاقية ((ليست موضوع النقاش على الرغم من كونها محط اهتمام الحكومتين العراقية والإيرانية ويمكن أن يتم التوصل إلى اتفاق بشأنها)). وأوضح ((ان اتفاقية الجزائر عام 1975 ما تزال لاغية بالنسبة للعراق وإنه يجري النقاش بشأنها تدريجياً)، في إشارة ضمنية إلى عدم توافر الحد الأدنى من الاتفاق بشأنها من قبل القوى السياسية العراقية. وإن هناك ((مسألة معلقة تتعلق بحقول النفط التي سيتم معرفة عائدية مكامنها

---

[32] على خلاف ذلك في إيران، للمزيد أنظر خالد وليد محمود ، صنع القرار في السياسة الخارجية لجمهورية إيران الإسلامية، من الانترنت: http://www.alwatanvoice.com.

[33] أنظر تصريح متقي في صحيفة الشرق الأوسط 2007/12/18.

عند وضع الحدود)). وقد لمح محمد الحاج حمود إلى نقطة جداً ضرورية تعيد إلى الأذهان ماعاناه العراق من غبن بهذه الاتفاقية حيث ظل طوال الفترة الماضية بعيداً عن مكاسبه الموصوفة فيها على خلاف إيران (ونحن الآن بصدد حل المشاكل العملية مثل شط العرب والحدود التي كانت ولم تزل العمود الفقري للاتفاقية)[34].

وفي ذات الإطار كان موقف الحكومات المتعاقبة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، حكومة أياد علاوي، وحكومة إبراهيم الجعفري، ثم حكومة المالكي، حيث دعت جميعاً إلى العمل بتنشيط أو تنفيذ الاتفاقية كما هي. ولم تكن تلك الحكومات بما فيها حكومة المالكي الحالية متحمسة للرغبات الإيرانية بصدد الاتفاقية والتي حملت بشرطين أساسيين، أولهما إعادة ترسيم الحدود بين البلدين وفقاً للواقع الحالي وهذا يعني تثبيت الظروف الطوبوغرافية الجديدة على الورق وما تحمله من غبن للعراق خاصة في شط العرب الذي أخذ مجراه بفعل الطمى ينخر من الأراضي العراقية مشكلاً أراضي جديدة للإيرانيين. وثانيهما، مساومة إيران لربط دعمها وتسليحها للميليشيات وعناصرها بتفعيل اتفاقية الجزائر وتسليم الآلاف من أعضاء منظمة مجاهدي خلق المعارضة لها. وهو بحد ذاته خرقاً لروح وبنود الاتفاقية بمجملها. وهنا لا يخطئ من يقول[35]، إن إيران التي جمدت اتفاقية الجزائر 1975 بعد حصولها على مكاسبها، تعاود اليوم استغلالها كورقة ضغط على الحكومة العراقية للحصول على مكاسب جديدة دون بناء مقدمات كسب جديدة للعراق أو الإيفاء بالالتزامات السابقة حياله. وهذا أمر طبيعي في السياسة الإيرانية، فبعد قيام ثورة شباط 1979 تراجع الجهد الإيراني لإنجاز طموح التكون لصالح إثبات الهوية الذاتية معلياً بدرجة كبيرة الحرص على تأمين معطيات الأمن القومي والمصالح الوطنية ومتخذاً من المنفذ الذرائعي مرجعية تنفيذ لذلك المطلب الذي عد تكليفاً آلهياً يتوجب معه توظيف عناصر المكننة الاستراتيجية كافة لصالح الوفاء له. لذا نرى إيران، وهي المعنية بعد مشاركة الآخرين بما تكسبه من منافع في إقليمها الذي بدا متخماً بالفرص، لا عكس ما يظنه البعض[36]، نراها لا تتوانى من امتصاص أي جهد معارض لها سواء بالمناورة الاستراتيجية أو في البحث عن منافذ أخرى في مناطق تخومها أو في ربط أفعالها على وظائف تنسيقية تلم من خلالها كل أهدافها. ومن جانب آخر، وفي الوقت الذي دافع فيه البعض عن الاتفاقية متعللاً بمعاهدة فينا عام 1965 والتي لا تقر بإلغاء

---

[34] للمزيد أنظر: Newsweek, 13/1/2008.

[35] عبد الله النفيسي ، ميزان القوى في منطقة الخليج العربي، في كتاب الخليج العربي في مواجهة التحديات، مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، 1976، ص174.

[36] للمزيد أنظر، منعم العمار، إيران وخيار التكون من جديد، دراسات استراتيجية، العدد 17، 2001، ص3.

المعاهدات بين الدول، رفض الأكراد وبشدة الاتفاقية، وعدوها خيانة من قبل شاه إيران للثورة الكردية ضد المركزية في بغداد آنذاك، وعد مسؤول كردي رفيع المستوى ((إن الاتفاقية شكلت نكسة للحركة الكردية وحاصرتها، وقد ولدت هذه الاتفاقية آثار كارثية للحركة الكردية حيث عمليات التهجير القسري التي قامت بها السلطة المركزية للعائلات الكردية والتركمانية من كركوك وديالى وصلاح الدين والموصل في إطار سياستها لتغيير التركيبة السكانية للعديد من المناطق العراقية لصالح حركة التعريب التي كان يقوم بها النظام السابق. لا بل إن آثار تلك السياسات لم تزل تعيق الوفاق الوطني العراقي نظراً للآثار القومية والطائفية والجغرافية))[37] وإن مجرد الحديث عن تلك الاتفاقية أمر مرفوض بالنسبة لحكومة الإقليم وشعب كردستان (لأنها وقعت في ظل نظام شمولي فرط بمساحات واسعة من أراضي إقليم كردستان لتحقيق أهداف سياسية على حساب الشعب الكردي الذي شهد أبشع مآسيه بعد اتفاقية الجزائر))[38].

وعلى ما يبدو إن الأكراد لهم فضلاً عن موقفهم هذا، بعض أوراق الضغط باتجاه تعطيل أية مبادرة لتفعيل الاتفاقية من جديد، وبناء الموقف العراقي الجديد منها لا سيما في قضية الحدود. إذ أن الأكراد ما زالوا يشكون من بعض التدابير التي جاء بها تنفيذ اتفاقية الجزائر، منها إخلاء الشريط الحدودي بين العراق وإيران من السكان الكرد حيث بلغ مجموع المساحات التي دخلت ضمن هذا الشريط ضعف مساحة لبنان بعد أن تم تدمير 4 آلاف قرية كردية وأعادة توطين سكانها في مناطق أخرى. وإن أية عودة للاتفاقية سوف تكون على حساب الشعب الكردي، لا سيما وإن اتفاقية الجزائر أعطت الإيرانيين العديد من النتوءات الحدودية ذات القيمة الاستراتيجية في مناطق قنديل وقلعة دزة ودربندخان وجبل بمو في شمال العراق، في سياق عملية رسم الحدود وفقاً للاتفاقية[39].

وقد أشار محمود عثمان السكرتير الشخصي للزعيم الكردي مصطفى البرزاني والنائب حالياً في البرلمان العراقي عن قائمة التحالف الكردستاني إلى ((إن الموقف العراقي الراهن ضعيف والبلاد تتعرض لتهديدات جمة على حدودها الشمالية مع تركيا والمشاكل الأمنية والسياسية تعصف بها من الداخل وهي كلها عوامل تحفز إيران على استغلال الوضع الحالي للعراق لحمله على تنفيذ تلك

---

[37] أنظر صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ 2008/2/26. هذا ما تم توقعه بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. للمزيد أنظر محمد حسنين هيكل، الامبراطورية الأمريكية والاغارة على العراق، دار الشروق ، القاهرة، 2003، ص48.

[38] اتفاقية الجزائر، مصدر سبق ذكره

[39] وثيقة رقم (66) في 26/ آذار/ 1975، المحادثات البريطانية – الفرنسية حول الشرق الأوسط، من الانترنت.

الاتفاقية)). و ((لو كانت إيران حريصة فعلاً على المصالح العراقية لما طالبت بإعادة تفعيل تلك الاتفاقية المشؤومة مطلقاً والمتعارضة مع المصالح العليا للعراق وشعبه وفي هذا الوقت تحديداً))[40].

ومن أوراق الضغط الكردية الأخرى، تعويلهم على المنطق السياسي السائد وآلياته في العراق. إذ أن الحكومة العراقية لن تستطيع إعادة العمل بتلك الاتفاقية دون موافقة مجلس النواب الذي ينبغي أن يعرض عليه الأمر أولاً لكي يقول كلمته بشأنها والتي سوف لن تكون، كما يرى الأكراد، لصالح الاتفاقية مطلقاً. ليس لما يتمتع به الأكراد من ثقل برلماني في مجلس النواب العراقي حالياً، بل لأن الأكراد هم طرف أساسي في أي عمل بخصوص الاتفاقية، وأي توجه بحاجة إلى مصادقة برلمان كردستان عليه طالما بقي الأكراد شركاء في الوطن – العراق. الأمر الذي يراه المراقبون حاسماً في توضيح مصير العلاقات العراقية – الإيرانية إذا ما لجئت إيران إلى اختصار نفوذها علاوة على علاقتها مع العراق، على مصير اتفاقية الجزائر[41]. وهذا بمجمله يشير إلى تبلور الإرادة ووحدة القرار في العراق بخصوص البناء السياسي للمحادثات بين طرفي الاتفاقية وهذا ما تراه خطراً أكثر من الخطر الذي يسببه إقدام الحكومة على اتخاذ قراراً فنياً بخصوصها، مما يتيح لإيران استنزاف العراق من مدخل الاتفاقية لا من خلال مدخل آخر. وهو جزء من الأوراق التي تحسبت لها إيران وهي تهيئ نفسها لتقبل الوضع الذي سينجم عن مغادرة أو انسحاب القوت الأمريكية من العراق[42].

ب. عدم توافر الإمكانية لدى الحكومة العراقية لمعالجة ملف شط العرب بعيداً عن الأملاءات الإيرانية[43]، فمن المعروف إن شط العرب كان من القضايا الشائكة في ملف الحدود، عموماً. ففي عام 1937 كان العراق تحت الهيمنة البريطانية وتم توقيع اتفاقية تعتبر إن نقطة الفصل في شط العرب غير خط التالوك وهي الحدود البحرية بين العراق وإيران ولكن الحكومات الإيرانية المتعاقبة رفضت هذا الترسيم واعتبرته صيغة امبريالية، متخذة مما تم الاتفاق عليه عام 1913 بين إيران والعثمانيين بمثابة الحدود الرسمية ونقطة خط التالوك هي النقطة التي يكون الشط فيها بأشد انحداره، وهو ما رفضه العراق

---

[40] عن مضمون هذا التصريح ، انظر صحيفة الدستور العراقية بتاريخ 2008/1/21.

[41] كاظم حبيب، ما الدور والمكانة التي تسعى إليهما إيران في المعادلة الإقليمية والدولية الراهنة؟ مجلة الحوار المتمدن ، العدد 2440 في 2008/10/20، ص15.

[42] للمزيد عن هذه الأفكار، أنظر الترويج الإيراني للشرق الأوسط من الانترنت:http://www.annaba.com .

[43] وهنا يثور سؤال ماذا لو امتلكت إيران القدرة النووية؟ ما أثر ذلك على القضايا الشائكة بينها وبين العراق، للمزيد أنظر وائل محمد إسماعيل ، آثار الاستراتيجية التسليحية النووية الإيرانية على مستقبل الأمن الوطني العراقي، مجلة كلية التربية، الجامعة المستنصرية، لعدد 5، 1994، ص32.

عام 1969 عندما أبلغ الحكومة الإيرانية إن شط العرب بكامله هي مياه عراقية ولم يعترف بفكرة خط التالوك[44].

وفي عام 1975 وافق العراق على المطالب الإيرانية، واعتبر خط التالوك هو أساس الحدود المائية بينه وبين إيران لإخماد الصراع المسلح مع الأكراد، ليغدو شط العرب الذي يتشكل بالتقاء نهري دجلة والفرات عند مدينة القرنة ويبلغ طوله حوالي 190كم ويصب في الخليج العربي ويصل عرضه في بعض مناطقه إلى 2كم، ممراً مشتركاً للعراق وإيران للإطلالة على الخليج العربي. وقد سرى هذا الاتفاق حتى عام 1980، وخلال هذه المدة كانا الطرفان يقومان بعملية تطهير وكري مستمرة لتثبيت خط التالوك عند النقطة المتفق عليها. وما أن بدأت الحرب العراقية – الإيرانية في أيلول 1980 وبسبب من قصف إيران للبواخر الراسية في شط العرب في الأيام الأولى من الحرب، تحولت تلك البواخر والسفن إلى عوائق طبيعية فضلاً عن مخلفات الحرب الأخرى، لتساهم تدريجياً في تغير مجرى النهر بالترافق مع توقف عمليات التنظيف والكري والتطهير لما تحملاه الأنهر دجلة والفرات والدجيل والكارون والكرخة من طمى وغرين تجمعت جميعاً في الجانب الإيراني نظراً لميل أرضية النهر باتجاه الغرب حيث الأراضي العراقية مع عدم تحمل إيران مسؤوليتها في القيام بهذه المهمة بمفردها لا سيما بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية وطوال فترة الحصار على العراق 1990–2003 مما أدى إلى زحف خط التالوك قريباً جداً من الأراضي العراقية مما سبب في تغير الطبيعة الطوبوغرافية للشط ككل على حساب العراق.

وعلى الرغم من حضور الأدلة الدامغة على ما جرى، إلا أن إيران لم تزل تحسب خط التالوك ضمن الحدود المائية لشط العرب. وهو ما كان وراء احتجاز إيران للبحارة البريطانيين الذين أكدوا إنهم كانوا ضمن الحدود الإقليمية للعراق حسب ما هو مثبت في خارطة الترسيم النهائي للحدود المائية في شط العرب.

---

[44] يرى البعض إن عدم اعتراف الحكومات العراقية السابقة بخط التالوك مرده:

أ. ادراكها بأن ما تطلبه إيران جزءاً من خطة هادفة لاشغال العراقيين عن المطالبة بالكويت. للمزيد أنظر وثيقة رقم 66 في 1975/3/26، مصدر سبق ذكره.

ب. ادراك العراقيين بأن عدم الاعتراف بخط التالوك سيكون بوابة للضغط على الكويت لغرض الموافقة على تأجير جزيرتي وربة وبوبيان للعراق، للمزيد أنظر وثيقة رقم 134 في 1975/3/10 من اية. تي. لامب، السفارة البريطانية في الكويت إلى وزارة الخارجية البريطانية / لندن.

ومع ذلك، فإن الحكومة العراقية وإن نظرت للمسألة من الناحية النفسية لعدم قدرتها سياسياً كما مر بنا، فإنها لم تزل غير قادرة على تصريف رؤاها بهذا الاتجاه، وذلك لما يتطلبه هذا الأمر من جهود مشتركة من الطرفين لإتمام ذلك، وهو ما ترغب إيران به لأسباب تتعلق بالمواجهة المرتقبة بينها وبين الولايات المتحدة فضلاً عما تراه إيران في ذلك من تقادم الزمن وتأثيرات الطبيعة التي لم تكن بأي حال من الأحوال مسؤولة عنها. مما يعني، كما يقول بعض المراقبين، إن إيران تريد أن تطمئن لاستجابة الحكومة العراقية لشروطها الجديدة قبل البدء بمثل هكذا إجراء خوفاً من فقدانها عنصر المساومة (شط العرب)[45]. ويبدو إن الحكومة العراقية لم تزل بعيدة عن إدراك كهذا أو ربما متغاضية عنه أو راغبة في تأجيله كأجندة للحكومة المقبلة.

ج. عدم وضوح الحافات النهائية للعلاقات العراقية – الإيرانية. فالمتابع لتاريخية تلك العلاقات، يلحظ تخمة ساحاتها بالعديد من المتغيرات الإقليمية التصارعية والتنافسية ، فضلاً عن الداخلية والتي غالباً ما تنقل إلى مرتبة المتغيرات الإقليمية عمداً أو تطوراً[46]، أو بسبب تواري التأثير العراقي عن ساحة العلاقات لا سيما بعد عام 1991 بسبب الخلل الذي أصاب قدراته الاستراتيجية[47]، ولكن من المستغرب جداً، إن هذا التواضع لم تظهر نتائجه إلا بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، وسر ذلك يكمن برأينا، إن النخب الحاكمة لأطراف العلاقات، وإن صادفت الثبات في وجودها وترسخ القناعة لديها بوحدة المصير قياساً لما كانت تتعرض له من تحديات مشتركة، لم تضبط شروعها في الاستفادة من دوال الدافعية والنفعية المحسوبة أو المتوقعة التي كانت تقبض عليها أو حتى ترتيب شروط إدارتها سلمياً ووفاقياً، حتى اصطدمت بحقائق ذلك الخلل، عندما قدم الآخر (الولايات المتحدة) لها فرصة الانعتاق عن سياساتها[48]، لتتلقفها باستعجال مختزلة المسافات الزمنية الواقعية ولترهن مصالحها وأداتها بل ووجودها بها أسميناه في دراسات سابقة معادلة الفصل والوصل، فصل عن ماض ملت منه بكل حيثياته، ووصل مع عمليات التحديث التي ترغب بإتمامها سواءً لأدائها الاستراتيجي أو لعنوانها.

وهذا ما حصل بالتمام مع العراق الذي جاء نظامه الجديد محملاً برؤى مناقضة تماماً لما اعتاد عليه النظام السابق في علاقاته مع دول جواره وفي نيته الانفصال عن ذلك العهد، وواثقاً من جواب أنداده الذين أثبتوا

---

[45] منعم العمار، المفاوضات الإيرانية الأمريكية والعقدة الخفية، شؤون عربية، العدد 133، 2008، ص15.

[46] منعم العمار، العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي، مصدر سبق ذكره، ص47.

[47] يرى البعض إن كلا الطرفين خسرا فرصتهما بعد 1991، حيث كانا بإمكانهما دمج موقفيهما حيال الاحتواء المزدوج، للمزيد أنظر:
Thepoliy of dual containment in theory and practice, the Iranian Journal of international affairs, No 1, 1995, p. 127.

[48] T. clark, Postwar Iraq: An Assessment, Asian Affairs, Vol.1, No.1, 2004, p.8.

وصلهم مع زمنهم وبإصرار وثبات تدفعهم بذلك رغبتهم في تحديث ستراتيجيتهم الداعية إلى تشييد الإقليمية من الداخل وفقاً لمدركاتهم الأمنية، إلا أن الاعمال سرعان ما اصطدمت بصخور صلدة متعددة الأشكال والمرجعيات، أجبرت حامليها على تغيير قناعاتهم، لا ثقتهم بدول جوارهم فحسب، الأمر الذي يفسر لنا السر الكامن وراء الإلحاح على (إن إيران تمثل العدو الأول بالنسبة للعراق) و (لدينا أدلة على تورط طهران في عرقلة العملية السياسية في العراق تقطع الكونكريت) و (سنقدم في المؤتمر (مؤتمر شرم الشيخ) أدلة قوية على تصرفات غير مقبولة لدور الجوار)[49]. ليتجه الجميع نحو الإقرار بالحقيقة القائلة إن إصلاح العلاقات العراقية مع إيران، تبدو مهمة ثقيلة وصعبة نظراً لما تتطلبه من جهود لبناء تدابير ثقة جديدة، وكأن الحال بدا بحاجة إلى تشييد من البداية !! بكل ما تعنيه تلك الحقيقة من أشكال التوجه نحو بناء نموذج للتفاعل المعقول بين مختلف الأطراف بعد أن فقدت أطراف العلاقة سر توجهها نحو ابتكار مقدمات رصد لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات البينية أو ما تستدعيه من أطر تفاعل مصرفة للإختلافات التي تعاني منها. ولهذا لا غرابة أن نجد تلك العلاقات تدار بروح المغامرة أو المجازفة المفضية دوماً إلى رؤية الخلاف البسيط برؤية العقدة الكأداء[50]. الأمر الذي يلغي بدوره أية مسافة بين الرؤى المرجعية الساندة للأفعال والرؤى العملياتية المصرفة لها. وقد أدت تلك النتيجة بكليتها إلى فقدان الإحساس بالحاجة الملحة لتواتر مستدعيات الوصل بين أطراف العلاقة والتي تكلفت الولايات المتحدة باستحضاره عبر جعل القضية العراقية ميداناً لبلورته كما هو الحال مع المفاوضات الأمريكية – الإيرانية حول العراق[51].

كما ويلحظ المتابع، تخمة تلك العلاقات لا سيما بعد الاحتلال الأمريكي، بالديناميات المتعددة التي بدت تتغذى على ردود الأفعال والتفاعلات المنطلقة من اعتبارات كل طرف ومصالحه دون مراعاة لمصالح الأطراف الأخرى. ومن المثير القول، هنا إن تلك الديناميات واستعار حركيتها لم تكن ناتجة عن تطورات لاحت مدركات الأطراف المعنية بها، بل ناتجة عن غلبة البعد الصراعي على العلاقات الإيرانية – العراقية بحكم تناقض المصالح وحقائق تنازع الوجود كما تراها النخب الحاكمة لا كما تراها الشعوب[52]. وقد ترافق ذلك الأمر مع ما أرساه الاحتلال الأمريكي من فواصل أداء مثيرة لاتخاذ تدابير ذاتية مباشرة وعلنية من قبل أطراف العلاقة لتأطيرها حتى لو استدعى منها اختلاف الأعذار والحجج، زادها قسوة وذرائعية، حرص الجميع على أداء قسطهم فيما يسمى بـ(مكافحة الإرهاب) التي بدت كناصرة مصطنعة لخلق قاسم مشترك للأداء الإقليمي تحت الرعاية الأمريكية. وهنا مثلت المفاوضات الأمريكية

---

[49] أنظر تصريحات وزير الخارجية العراقي هوشيار زيباري قبل انعقاد مؤتمر شرم الشيخ، صحيفة المشرق في 2004/11/25.

[50] R. Israeli, The Iraq war: Hadden Agendas and Babylon Intrigne, Briighton, Portland, 2004, p. 151.

[51] منعم العمار، المفاوضات الإيرانية – الأمريكية ، مصدر سبق ذكره، ص49.

[52] منعم العمار، العلاقات العراقية مع دول الجوار الجغرافي ، مصدر سبق ذكره، ص31.

– الإيرانية درباً لتغطية المساومات الثنائية والتي ما أفتئ شعب العراق ونموذجه الديمقراطي يدفع وباستمرار ثمن عقدها.

ثانياً: الاحتلال الأمريكي للعراق 2003 واتفاقية الجزائر:

يكتسب الحديث عن الاحتلال الأمريكي للعراق أهمية خاصة كونه يأتي ليمثل محاكمة ذاتية للفكر والأداء الاستراتيجي العراقي معاً، محاكمة أقل ما يقال عنها، إنها تقويم لجدوى الالتزام بقيم وجدوى التضحية بأخرى. فبعد أن كان ديدن النظام السياسي العراقي السابق توصيف مكانة العراق ودوره عبر تدعيم مقومات الوجود، فإذا به ضحى بكل تلك المقومات من أجلهما دون طائل، حتى إذا ما تغير الحال مع الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003 بدا الأمن الوطني العراقي غائراً في موضع يستحيل انقاذه دون بناء مجتمعي، وبوسائل متعددة متداخلة العائد، عندها لا يخطئ من يظن إن بناء الأمن الوطني العراقي وتوصيف ستراتيجية حقيقية له، أضحت رديفاً لبناء الدولة طالما بدا علاج التهديدات والاختلالات التي يتعرض لها هو جوهر الأداء لتشكيل الدولة العراقية الجديدة بكل ما يعنيه ذلك التشكيل من توفير الممكنات اللازمة لبناء الأمة من جديد لا سيما بعدما شهده العراق من محن نالت من أسس تبلور الهوية الوطنية لأبناءه.

وارتياد تاريخي – احصائي لتاريخ الدولة العراقية لا سيما بعد عام 1968 يكشف بوضوح المكانة الحيوية للاستراتيجية العسكرية في السياسة العليا للدولة العراقية، فأغلب القيادات جاءت عن طريق الانقلابات العسكرية أو الاحتلال الأجنبي وظلت معنية وربما مغرمة بخلق نوع من التشابك بين الاستراتيجية العسكرية والسياسة العليا للدولة باعتبارهما محصلة لأهداف وطنية واحدة عدت بكل المقاييس مستودع مولد لأسس تأمين المجال الحيوي والدولة ذاتها من التهديدات المتلاحقة، وهو ما جعل صيانة الحرم الوطني لا يستقيم ما لم يقترن ذلك بتجديد حدود المجال الحيوي، خليجياً تارة وعربياً تارة أخرى، ليكون هو المؤشر الذي يلم في طياته كل الأبعاد الأمنية الوطنية ومجالاتها المتعددة. الأمر الذي جعل تهديدات المجال الحيوي العراقي مؤشراً جدياً لتهديد مصالح العراق الوطنية والتي دفع ثمنها العراق وطناً وشعباً[53].

فالتهديد بحرق نصف إسرائيل، وتحميل الحرب العراقية – الإيرانية مطالب متعددة كإعادة الجزر الإماراتية الثلاثة وتحرير عربستان، والمساومة على (فلسطنة) السياسة العربية وغيرها من مظاهر الارتفاع بالمطالب، جعلت العراق خارج إطاره الوجودي، سياسة وقيادة، شعب وجيش. ومن هنا كانت

---

[53] منعم العمار، العراق ومنظومة الأمن الخليجي، مصدر سبق ذكره، ص9.

التهديدات للأمن أكبر من مستوى التصور خاصة بعد أن بدت المصالح الوطنية العراقية وكأنها جزئية من مصالح هلامية الهدف والحدود. ولهذا كان من الصعب لملمتها بعد التغيير الذي حصل عام 2003 والذي جعل الجميع حراً في استباحة الأمن الوطني العراقي وزرع التهديدات وتوظيفها حتى بدت فايروسات ناخرة لذلك الأمن ومعطلة لإقرار نموذجه الديمقراطي[54].

وقد كان لتغليب استخدام القوة العسكرية من قبل النظام السابق، واعتبارها الوسيلة الفضلى لحصاد المكاسب، خطأ ستراتيجي كبير يضاف إلى الخطأ الذي شوه الأمن الوطني العراقي بكليته حيث بدا دون أفق محدد بل ومجرد تجميع لمجموعة من التدابير المتقاطعة أصلاً مع أسس الاستراتيجية العراقية الشاملة. فالفعل العراقي في 2 آب 1990 في الكويت كان مناقضاً تماماً لأسس بناء المجال الحيوي للعراق قومياً، والمواقف العراقية من القضية الفلسطينية نفر منها حتى الفلسطينيون في الوقت الذي سادت فيه سياسات تطويق لتداعيات تلك القضية[55].

ويرد الباحث في دراسته الموسومة بـ (كيف نفهم العراق – رؤية نقدية) سر ذلك، إلى حقيقتين[56]:

أ. من المفروض إن الدول لا تستخدم قوتها العسكرية في إطار استراتيجيتها العسكرية، إلا بعد أن تستنفذ وسائلها الأخرى (السياسية والاقتصادية). ووجود القوة المسلحة بالقدر المتفوق، مع توافر إرادة استخدامها، فضلاً عن قدر مناسب من المصداقية، تردع الآخرين عن التعرض لمصالح الدولة، في حين إن العراق كان مطوقاً ومحاصراً لا يعرف كيف ينفذ للخارج وقواه الشاملة شبه معطلة، مع بقاء أهدافه عالية وربما وهمية. مما جعل الأمن الوطني العراقي يعاني من عظم الفجوة الاستراتيجية التي جاءت بأمنه أرضاً عبر الاحتلال الأمريكي عام 2003 للعراق، والذي عد نتيجة طبيعية لسياسات النظام السابق.

ب. إن صيانة الأمن الوطني عادة ما تتطلب إعداد حجم من القوات المسلحة، بتسليح عصري مناسب للتهديدات المحتملة، قادرة على الحركة، والدفاع عن حدود الدولة السياسية، وحماية الأهداف الحيوية، وتحقيق الأهداف الوطنية داخلية وخارجية، وتنفيذ الالتزامات الإقليمية والدولية[57]. ويرتبط هذا البعد بباقي أبعاد الأمن الوطني، ارتباطاً شديداً، فضعف أي منهما

---

[54] منعم العمار، النموذج العراقي، مصدر سبق ذكره، ص9.

[55] عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص153 وما بعدها.

[56] منعم العمار، كيف نفهم العراق، مصدر سبق ذكره، ص7-8.

[57] هبة إسماعيل، تجارة السلاح (مجلس التعاون الخليجي إنموذجاً)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2006، ص21.

يؤثر في القوة العسكرية ويضعفها، بينما قوة هذه الأبعاد تزيد من القوة العسكرية. فالضعف السياسي يؤثر على مصداقية اتخاذ قرار استخدام القوة المسلحة، بينما يكون استخدامها مبكراً مهماً جداً لتغطية ذلك الضعف. بالمقابل فإن ضعف القدرة الاقتصادية يحد من إمكانية بناء قوة مسلحة كبيرة الحجم، كما لا يمكن تسليحها بأسلحة عصرية فعالة. والضعف في القوة الاجتماعية، يؤدي إلى الحد من حجم القوات (إذا كان تعداد الدولة محدوداً) أو عدم القدرة على استيعاب الأسلحة الحديثة (إذا كانت القوة البشرية ذات خصائص ثقافية وصحية متدنية)، أو قد تكون القوة المسلحة ضعيفة الإيمان بالقضايا الوطنية، أو موالية لطائفة آيديولوجية بعينها، مما يؤثر على أدائها القتالي.

كما وتتأثر القوة العسكرية، بإمكانات الصناعة الحربية في الدولة، ودرجة التقنية المتاح استخدامها فيها، وإمكانات علمائها في التطوير[58]. ولسد هذا العجز، فإن البعد الاقتصادي يتحمل أعباء ضخمة لاستيراد الأسلحة والمعدات القتالية الحديثة، الباهظة التكلفة، مع وجود قيود على القرار السياسي للدولة تجاه الدول الموردة للأسلحة، خاصة بعد التحديد الكبير لهامش المرونة بين المعسكرين، في النظام الدولي السابق الثنائي القطبية، والذي كان يتيح للقيادات السياسية تنويع مصادر الأسلحة[59].

وعلى ما يبدو إن هذه الحقائق وإن كانت مسطورة على الورق ويتم التأكيد عليها في الأدبيات الاستراتيجية (السياسية والعسكرية) أيام النظام السابق، فإنها كانت مهملة والعمل بها أو توظيف الموارد والإمكانات لصالح الأخذ بها كان ضعيفاً لدرجة كبيرة. فلا وجود لسياسات التكييف مع التغييرات الإقليمية والدولية ولا لسياسات التوظيف المرصودة بسبب الغرور الذي انتاب صناع القرار حينها والذين فقدوا السيطرة على الأمور والتزموا سياسات الاشغال للقوى الداعمة للأمن الوطني العراقي دون جدوى. الأمر الذي أفقد العراق القوة والقدرة الداعمة لها لا سيما بعد رضوخ العراق لقرار 687 لسنة 1991 والذي جردت فقراته وعبر لجان التفتيش من كل أنواع القوة الاستراتيجية ، فضلاً عن تحميله أعباء التعويضات للكويت، مما جعله مجرداً من أية قدرة داعمة للأمن الوطني العراقي[60].

وهكذا بدا الأمن الوطني العراقي فاقداً للحقيقة الموضوعية التي تنص على ضرورة رسم السياسات الأمنية ودعمها حتى يمكن لصانعي القرار السياسي صياغة الاستراتيجية العسكرية، وتفهم الأهداف

---

[58] E. Hoog land, Iranian views of Arab-Israeli conflict, Journal of Palestine studies, No 1, 1995, pp.86-95.

[59] A.R. Rog, Politics of change in the middle East: sourees of conflict and Accom mediation, N.Y. 1993, p. 106-111.

[60] عن ذلك الأمر أنظر: مجموعة باحثين، العراق والمنطقة بعد الحرب، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص115.

والغايات الوطنية ثم تحويل المبادئ العامة لمفهوم الأمن الوطني إلى حقائق سياسية في إطار الاستراتيجية العسكرية[61]. وحتى يكون رسم السياسات المصاغة ذا قابلية للتطبيق (واقعية) وتكون السياسات ذات فاعلية للأمن الوطني، يجب الالتزام بخطوات ثلاث رئيسية يقوم بكل واحدة منها أجهزة متخصصة لتصبح السياسات همزة الوصل بين الأمن الوطني والاستراتيجية العسكرية. ومن بين تلك الخطوات:

1. ادراك مصادر التهديد كواحدة من المداخل المفسرة لطبيعة العلاقات والتفاعلات السياسية واحداثها ليس لكونها تمثل المنطلق الذي تبنى عليه الدول سلوكها وأهدافها فحسب بل لأنها المفتاح الذي يكشف نوايا الدول وما يقف خلفها من دوافع الصراع والتعاون[62].
2. صياغة الالتزامات الأمنية والتي تكون أكثر صعوبة وتعقيداً، وأشد حساسية، عندما تخص مجموعة دول (أمن جماعي). وتضطلع بهذه المهمة غالباً، الدولة المحورية بالمجموعة، التي تتميز بأهمية جيوستراتيجية (أو جيبولوتيكية) زائدة، ويقع على عاتقها، مسؤوليات إضافية، تعد جزء أصيل من أمنها الوطني كما هو الحال مع تدبير المؤتمرات الإقليمية لصيانة الأمن الوطني العراقي بعد عام 2003[63].
3. تعبئة قدرات الدولة فعندما تشعر الدولة (مجموعة الدول) بالتهديد، وعدم الأمن، أو الاحساس بضعف في أبعاد الأمن الوطني، تتدافع الأجهزة المعنية بالأمن الوطني (مجالس الأمن الوطني للدول)، لتعبئة قدراتها بما يمكنها من درء التهديد، وإعادة الأمان، أو لتجديد الأبعاد التي طالها الترهل، أو تقوية تلك التي ضعفت. والمفترض إن وسائل تعبئة القدرات معروفة مسبقاً، ومحدد دورها، وحدود تعبئتها لكل حالة، في إطار خطط أمنية، منبعثة من السياسة الأمنية المرسومة.

ومع إعلان الرئيس بوش الأبن في الأول من مايس 2003 إنهاء العمليات العسكرية الكبرى في العراق ملمحاً بإتمام هدفه باحتلال هذا البلد، حتى بدأت عمليات النخر المقصودة لوجود العراق ومكانته ودوره تحت إدارة التغيير الجديد. والذي ينظر لما جرى لحد الآن في ظل غياب ملحوظ لسطوة الدولة لأسباب مختلفة، يجد أن الأمن الوطني العراقي لم يتعرض لتشويه معطياته وتفتتها نظراً لفقدانه

---

[61] **حسن أحمد صنديد، الإدارة الاستراتيجية، إدارة المطبوعات والنشر للقوات المسلحة، القاهرة، 1963، ص41.**

[62] **Marx, A.W. faith in Nation: Exclusionary origins of Nationalism, oxford, New York, 2003, pp. 101-107.**

[63] **عبد الوهاب حميد رشيد، مصدر سبق ذكره، ص249.**

للمسوغات الداخلية لإلتئام مقوماته فحسب، بل ولتعرضه لتهديدات خارجية جعلت منه الضحية الثانية بعد تفتت وتغييب وجود الدولة العراقية[64].

وقد ترتب على ذلك، إن دخل الجميع في لجّة البحث عن الانموذج الذي يعيد للأمن الوطني العراقي كينونته المؤسسية دون نتيجة ، ليس لتعارض المطالب فحسب ، بل ولاتفاق الجميع على جعل العراق مسرحاً لتهدئة جميع أزمات المنطقة، لكن وجراء تقاطع الغايات انتهى الحال إلى عدم التوصل إلى نتائج حتى بدا الحرم العراقي مجالاً لتصفية الحسابات الإقليمية مع الولايات المتحدة الأمريكية أو ساحة مركزية لمواجهة الإرهاب، المهمة التي استدعت من الجوار العراقي فتح كل الملفات السابقة لاتخاذها منافذ تأثير في الأمن الوطني العراقي، طالما بدت صورته مكيفة للطموحات الأمريكية، مثلما استدعت تلك المهمة قبل ذلك من الولايات المتحدة فتح كل حدود العراق لاستيعاب ما يمكن استيعابه من مضادات للاستراتيجية الأمريكية ليبتلى الشعب العراقي بذلك على شكل تهديدات عالية ومتوسطة المستوى تارة تصل إلى حد التهديدات الممتلئة بمتغيرات قاهرة، وتارة أخرى تظل محافظة على وضعها نظراً لتذبذب المتغيرات المؤلفة لها. والغريب في الأمر ، إن توقيت التطرق لاتفاقية الجزائر عام 1975 إلغاءاً وقبل ذلك الدعوة لتفعيلها من الجانب الإيراني، يندرج ضمن سياق تشديد الخناق على العراق لمبادلة تهدئة الأوضاع فيه بالتهديدات التي تتعرض لها إيران. على الرغم من نفي القيادات والمسؤولين الإيرانيين ذلك ورفضهم لرؤية مطالبهم بهذا الخصوص كجزء من عملية مساومة قبل فوات الأوان.

وإذا كان البعض يشير، والحالة هذه، إلى فقدان الرؤية الواضحة لما ينبغي أن تقوم به سلطات الاحتلال والحكومات العراقية المتعاقبة من خطوات وتدابير تلملم من خلالها رواسي البناء الأمني من جديد، فإن البعض الآخر يرى إن العلة كامنة في وجود الاحتلال الذي تتحمل قواه مباشرة الهتك الذي لاح الأمن الوطني العراقي حتى بدت قوائمه لا تستقيم حتى لو أعيد تشكيلها من جديد. وذلك لأن العلة في ما يجري ليس غياب الرؤية كما رآها البعض، بل تكمن في جدوى بقاء العراق محتلاً، وهذا ما تم التخفيف من غلوائه بعد أن دخلت اتفاقية سحب القوات الأجنبية من العراق حيز التنفيذ في 30 حزيران عام 2009.

ولكن المتابع لما أرسته تلك الاتفاقية من حقائق على الأرض، يرى بوضوح ثمة تهاون ملحوظ في الاستفادة من معطياتها على الأرض، وسر ذلك يكمن في عدم وجود ستراتيجيات جاهزة للتعامل مع

---

[64] منعم العمار، مازال الاحتلال مستمراً، بحث مقدم إلى مركز حمورابي للدراسات والبحوث، بابل، 2007، ص6.

تطورات الموقف السياسي الذي لم ترتفع قواه إلى رؤية المتحقق وتوظيفه لصالح بناء أداء ستراتيجي متكامل وإن طال الوقت.

لقد أرسى الوضع الحالي بكل ما أتخم به من تحديات وتهديدات حملت محمل القضايا المثارة حيناً، ومحمل الانعكاسات للاحتلال الأجنبي حيناً آخر، مظاهر حيرة عارمة لدى النخب السياسية العراقية وفقدانها للبوصلة التي تحدد اتجاهات السير نحو إعادة الأمن الوطني إلى سابق عهده. فالأمن الوطني العراقي، اليوم يعاني من كثرة الاجتهادات الداعية لتوصيفه من جديد لا سيما بعد تفكك الدولة العراقية ومؤسساتها الأمنية مثلما يعاني من فقدان المشروع الوطني لإنجازه بعد أن أصبح العراق ساحة مركزية لمكافحة الإرهاب من جهة وساحة لتصفية الحسابات مع الولايات المتحدة من قبل دول الجوار الإقليمي للعراق (إيران وتركيا)، وقد كانت النتائج الموصوفة لمثل هذه المعاناة أن تداعت التهديدات للأمن الوطني العراقي بصورة لم يسبق لها مثيل خاصة مع ضعف القدرات العراقية الحاملة لمسؤولية صيانته، ومن بين تلك التحديات بوجهيها (القضية – الانعكاس)، اتفاقية الجزائر 1975.

وفي الوقت الذي يرى فيه البعض، استناداً إلى قرار مجلس الأمن المرقم (1483) في 2003 إن (مسؤولية العراق هي بيد الاحتلال) يرى البعض إن ذلك القرار يفهم منه إن تحديد صلاحيات ومسؤوليات (سلطة) الاحتلال استناداً إلى أحكام القانون الدولي واتفاقيات لاهاي وجنيف تعتبر صلاحيات ذات طبيعة إدارية مؤقتة بعيداً عن اختصاصات السيادة[65]. الأمر الذي يجعل العراق طعم لأجندة جواره الإقليمي والعربي أيضاً خاصة في ظل انشغال الولايات المتحدة الأمريكية بإعادة تكوين (دولة) العراق من جديد. ومما يثير الدهشة هنا إن الولايات المتحدة من أجل اتمام هدفها آنفاً وبعد أن خططت ملياً للحرب، إلا إنها (خططت أيضاً لما بعد الحرب من خلال بث الفوضى ونشر التخريب كأسلوب مقصود لألغاء أسس الدولة التي كانت قائمة، وإعادة بنائها وفق الرؤى الأمريكية الجديدة[66])، متخذة من خيار التفتيت درباً لذلك الإلغاء بكل ما يعنيه ذلك التفتت من ضرر بالوحدة الوطنية ضمن سياق فرض المحاصصة الطائفية والقومية وكجزء من مخطط تشكيل العراق في صورة كانتونات وطوائف وقوميات بعيداً عن الاعتبارات الوطنية العراقية ومحيطها العربي والإقليمي والإسلامي. ذلك الدرب الذي كان درباً لدول الجوار لكي تبث طموحاتها على شكل أفعال مقصودة مما زاد من حدة المحنة العراقية داخليا وخارجياً. وهنا تبدو ظروف ومواعيد إعادة تفعيل اتفاقية الجزائر 1975 متوائمة مع هذا القصد أو على اقل تقدير متوائمة مع نتائجه، خاصة وإن الولايات المتحدة لم تزل عند حدود ستراتيجيتها العالمية لمكافحة الإرهاب، وكأنها غير قادرة على توظيف احتلالها للعراق ودمجه ضمن تلك الاستراتيجية. وهذا ما تبين بوضوح

---

[65] **A- Carcano, End of the Occupation in 2004, Jour-nal of conflict and security law, No.1, 2006, p. 66.**

[66] **نعومي كلاين ، بغداد، نهب العراق سعياً إلى يوتيبا المحافظين الجدد، معهد السلام الأمريكي، ص29 من الانترنت:**
www.usip.org

مع تصريحات وزير الدفاع الأمريكي غيتس في 14 شباط 2008 بأن الولايات المتحدة ، وعبر مذكرة التفاهم بين إدارتها والحكومة الحالية، لا تسعى إلى تقديم تعهدات استراتيجية لحماية العراق من التهديدات الإقليمية. وهذه النية وربما التصميم مخالف للواقع الذي يعيشه العراق، مثلما هو مخالف للتوجهات الأمريكية الداخلية التي عبر عنها العديد من الباحثين الأمريكيين ومنهم كينيث بولاك مدير مركز صبان لسياسة الشرق الأوسط التابع لمؤسسة بروكنغز حيث يرى (إن الأهداف الأمريكية في العراق وعلى الرغم من حيويتها وتعددها، إلا إنها يمكن أن تختصر دفعة واحدة في إقامة هيكلية قوة موحدة تندمج فيها بالكامل مختلف العمليات العسكرية والمدنية على وفق شعار (طهر وسيطر وعمّر) ، دون نسيان الالتزام الأكبر حيث بناء ستراتيجية أمنية طويلة المدى تأخذ على عاتقها بما تضمنه من سياسات وبرامج، حماية المصالح الاستراتيجية بوصفه مجتمعاً ديمقراطياً يحكم نفسه بنفسه. ولكي تكون هذه الاستراتيجية ناجحة يجب أن تقود العراق عبر المدى القصير المضطرب أيضاً[67]. وهنا بدأت ملامح الاختلال تظهر رويداً رويداً في السياسة العراقية لا سيما حيال إيران التي لم تلغ من ذهنها ضرورة اقتناص تلك الفرصة خاصة بعد أن تشربت مدركاتها يقيناً بأن السياسة العراقية قد أصابت التماثل الواضح في الأهداف بينها وبين الاستراتيجية الأمريكية حيال مكافحة الإرهاب وإن كان الجميع قد فكر بالفعل المنشيء للهدف لا العكس، كما يقول ديفيد ارون الخبير في مؤسسة راند الأمريكية[68].

والحقيقة ، إن حظوظ الصدقية لليقين الإيراني والذي اعتمد كمستدعى للمبادرة/ الطلب بتفعيل اتفاقية الجزائر 1975، لم تزل غير واضحة وهي تدخل ضمن إطار المدرك لا الخطة. ومرد ذلك يكمن بأن الاحتلال الأمريكي للعراق والذي ما زال سارياً وإن تشدد إدارة اوباما والقادة العسكريين الأمريكان على الالتزام بالمواعيد المقرة باتفاقية الانسحاب، يمتلك من شروط ومفاعيل الرد حيال أي مطمع إيراني خاصة وهناك من يسوغ ذلك داخلياً كما هو الحال مع الأكراد الذين يرون إن اتفاقية الجزائر 1975 مثلما كانت خيانة إيرانية للثورة الكردية كانت تنصلاً أمريكياً عن الالتزامات الاستراتيجية حيالهم. ويشير محمد حسنين هيكل في كتابه (الحل والحرب) إلى تقرير لجنة بايك الأمريكية بصدد المساعدات الأمريكية للثورة الكردية آنذاك (لقد كانت سياستنا غير أخلاقية إزاء الأكراد، فلا نحن ساعدناهم ولا نحن تركناهم يحلون مشاكلهم بالمفاوضات مع الحكومة العراقية، لقد حرضناهم ثم تخلينا عنهم)[69]. ومن أنماط ذلك الرد، الضغط على إيران عبر ملف برنامجها النووي بكل ما يكتنزه ذلك الملف من خيارات متعددة، وكذلك الضغط عليها من خلال المفاوضات الأمريكية – الإيرانية التي بدت جولاتها تقيم الدلائل

---

[67] K.M. pollaek, Anew strategy for American in Iraq, Washington D. C. Brooking institution, 2006, p.49.

[68] D. Aaron, The years After, Near steps in the war Against Terrorism, Washington D.C., 2005, p. 88.

[69] نقلاً عن ، خالد يونس خالد، مصدر سبق ذكره.

تترى على التورط الإيراني في دعم الميليشيات وعدم الاستقرار الأمني، فضلاً عن ساحات تأثير أخرى تبعاً لتداخل اختصاصات شبكة الأدوار الأمريكية مع شبكة التدخلات الإيرانية في أكثر من ساحة كلبنان مثلاً.

المهم إن الولايات المتحدة وإن تتجاهل اليوم قضية اتفاقية الجزائر 1975، فإنها لا بد أن ترصف موقفاً، ليس لاعتبار تلك الاتفاقية ضمن اختصاصات السيادة العراقية، بل لأنها جزءمن توازن الأفعال وتقويض الطموحات الإيرانية ما أمكن. وعلى ما يبدو إن هذه الفكرة لم تزل غير واردة في الذهن لدى القادة العراقيين على مختلف تشكيلاتهم رغم ما اهتدوا إليه من تدبير حيث حصر القضية بإطارها الفني فقط. فهل تصبح اتفاقية الجزائر 1975 منفذاً لكي ترى الولايات المتحدة حقيقة الواقع الاستراتيجي العراقي؟ سؤال يطرح نفسه بإلحاح. ولكن على ما يبدو، إن الإجابة عليه تحتاج منا إلى مراجعة ما يلي:

أ. قدرة الحكومة العراقية على استغلال هذه القضية لتحولها إلى مستدعى شديد الوضوح لكي ترغم الولايات المتحدة على إكمال مشوارها إلى أبعد مدى تعزيزاً للأمن الوطني العراقي. فمن حسن حظ العراق دوماً، إنه لا يمر عليه حدث إلا ومستدعياته تحمل شهب تحذيراً لمآلاته. وتلك فطنة تلقفها المواطن العادي، مع الأسف ولم يفطن لها صناع القرار الذين على ما يبدو وقد غطوا بمنظارهم الجهة المقابلة لما يحدث. والعراق اليوم بعد أن فقد وصفه، كدولة، بعد الاحتلال الأمريكي له عام 2003، ظل وما زال يحلم بعودة الأطر المؤسسية التي تعنون وجوده بعد أن أثبتت الإدارة الأمريكية ونظريتها الفوضى الخلاقة قصورها الشديد في حماية العراق وتجنب شعبه الكوارث من جنس الحرب الأهلية وطمع دول الجوار فيه، إلا أن صحت على عزم أبنائه. وهنا يتوجب على الحكومة العراقية المنتخبة وهي تحمل مصير العراق بين أيديها، المباشرة برصف ستراتيجية تقويم واضحة للأداء الأمريكي والتزاماته حيال العراق سواءاً وفقاً لمعطيات قرارات مجلس الأمن بهذا الصدد، أو وفقاً لمعطيات الواقع المعاش لا سيما بعد انسحاب 30/حزيران/2009 . تلك الاستراتيجية تبدو مهمة للغاية ليس لتعيين شروط العلاقة القادمة، وإنما لأن العراق بعد أن بدأ يتعافى سيجهد الآخرون أنفسهم، في فتح ملفات إدامة لتأثيرهم فيه. ولا غرابة أن يتكرر الحديث عن غزو تركي لشمال العراق، ودعوة لتفعيل اتفاقية الجزائر 1975 من قبل إيران، أو تدخلات من هنا وهناك لإبقاء مسألة الحدود مع العراق منسية.. الخ، خاصة وقد ترافقت تلك العافية مع التحول الداخلي الأمريكي بعد فوز أوباما وتأكيده المتكرر على سحب القوات الأمريكية من العراق، وهنا بدا العراق بحاجة إلى ضمانات ستراتيجية لا أمنية فقط. فالولايات المتحدة بعد أن زرعت الديمقراطية في العراق، عليها أن لا

تنسى إن تلك التجربة لم تزل فتية والقائمون عليها ما زالوا دون حد اليقين النهائي بسلاسة عملياتها، كما عليها أن لا تنسى إن مهمتها تلك جاءت دون سند أو إطار مؤسسي عام وقوي، لذا فإن وضع العراق في مهب تحديات خارجية سيفقد الإنجاز المتحقق جدواه. وسيجعل الجميع في حيرة من خياراتهم التي ستبدو محصورة في تعلية اصطفافاتهم مع الآخر. وهنا يجب على الحكومة العراقية أن تنتبه وأن تجبر الولايات المتحدة على منح العراق ضمانات ستراتيجية تكون خطوط حمراء للآخرين وتدعم دور الحكومة العراقية في دفاعهم عن المصالح الوطنية العراقية، وإلا سيكون هناك عراق آخر غير الذي نتمناه، وهذا ما ينبغي أن يثار لا سيما بعد انفجارات يوم الأربعاء 19/آب/2009 العراقية.

ب. قدرة الولايات المتحدة على دعم الحكومة العراقية في مسعاها لتوطيد دعائم السيادة والاستقلال السياسي والوطني. فالمتابع للشأن الداخلي الأمريكي، يجد ثمة تماثل بين ما يفرزه الواقع الأمريكي من مواقف ودراسات وآراء ومطالب الشعب العراقي بجموعه المختلفة. وهذا الأمر لم يكن مرده اندماج المصالح بين الطرفين إلى هذا الحد، بل لأنهما أيقنا من إن الإدارة الأمريكية السابقة تعثرت في رؤية المشاغل العراقية أبعد من جهدها أو استراتيجيتها في مكافحة الإرهاب. وتلك قضية طالما انتبه لها قادة الرأي الأمريكان، الذين رأوا إن قوة الدولة وحدها لا تكفي للرد على التهديدات دون أن تكون تلك القوة مدعومة بعوامل ومقومات أخرى منها القدرة على التأثير في الأفعال الآتية وتأطير ردود الأفعال المختلفة. لذا تراهم يؤكدون على إن (الولايات المتحدة لا يمكن لها أن تترك العراق بعد كل ما بذل فيه من جهد ستراتيجي وإلا ستغدو دولة عظمى ذات مشروعات استراتيجية لا تنتهي إلى نتائج محسومة وتحتاج إلى دور تاريخي كامل يقدر بربع قرن على الأقل لتجاوز سلبيات تلك النتائج)[70].

وإزاء ذلك، على الولايات المتحدة أن لا تحصر خياراتها في نقل السيادة للعراقيين والتفكير بآليات الانسحاب من العراق، بل عليها أن تنشيء بيئة سليمة تحيط بالعراق عمادها بناء وضع ستراتيجي محكم لا يعتمد على منظومة الإمكانات والقدرات فحسب بل على الالتزام بحقائق الإدراك للمصالح المتبادلة واحترامها وتعيينها وتحديدها باعتبارها صور ناطقة لمجموعة من القيم والأهداف التي ينبغي أن تلتزم بها الإدارة الأمريكية حيال العراق التزاماً ستراتيجياً لا سياسياً فحسب، وتلك المهمة حيوية للغاية، فإذا ما اتيحت للعراق ظروف تاريخية وهوامش حركة وحرية في الخيارات وتعددها فضلاً عن تنامي

[70] X. max The sling and the ston on war in the 21 century, N.Y. Zenith press, 2004, p. 129.

الوعي بالالتزامات الوطنية، فإن إمكانية تطوير ستراتيجية الأمن الوطني العراقي تصبح هدفاً أساسياً متاحاً يسهل الوصول إليه والوعي بإتمامه، ذلك لأن المصلحة الأولى للأمن لا تكمن في حرية العمل التي بدت متوفرة الآن، بل وفي إنشاء ساحة العمل (البيئة) أساساً. تلك البيئة لم تزل بالنسبة للعراق مرتبكة القوائم ومتخمة بقضايا ارتبطت مع الأسف، بمقتضيات مكافحة الإرهاب، وأي عزم على تغيير منعطفاتها السلبية سيؤثر حتماً على الإنجازات المتحققة بهذا الصدد. لذا من يضمن أن لا يثور شبح الحرب الأهلية مجدداً إذا لم تعالج قضايا الحدود مع الجوار الجغرافي؟ ومن يضمن ترسيخ الاستقرار والتجربة الديمقراطية في ظل خارج لم يزل غير موات للاستقرار. إنه تحد من نمط جديد، الأمر الذي سيدخل عبره العراقيون في دوامة البحث عن الخلاص، ولكن هذه المرة ليس بالسلاح وإنما بالنكوص عن خياراتهم المصيرية.

لما تقدم ليس ابتداع رابط بين الوجود الأمريكي وأهميته أو الدعوة لمأسسته وبين ما تثقل به الاستراتيجية الأمنية العراقية من تحديات مسوغة لديمومة الاحتلال كما قد يرى في ذلك البعض تأويلاً، وليس لتسليم مفاتيح الأمن العراقي للولايات المتحدة. كما وليس في نيتنا أن نحمل النوايا أفعالاً ليس منها لدولة بعينها، وإنما للتدليل على ضخامة وجسامة التحديات المنتظرة التي ستتكشف عناوينها رويداً رويداً دون أن تكون لدينا قدرة على مواجهتها. وإذا ما أردنا الحق في القول، هنا إن اتفاقية الجزائر 1975 وإن كانت متخمة بالتزامات هي التزامات قديمة، إلا أن الدعوة لتفعيلها من جديد وتحميلها التزامات من صنع الحاضر لا تنبئ إلا بما يخل بالأمن الوطني العراقي، وتلك تذكرة لما هو معني بمصالح العراق، العراقيون والأمريكان، وإن كنا لا نحمل الأمريكان مهاميز الضغط على إيران في هذا المجال، ولكننا نرى إن الدفع باتجاه الشراكة الاستراتيجية بين العراق والولايات المتحدة لا سيما ببعدها الأمني سيقلل كثيراً من أوراق الآخرين وستقر عبر ذلك المصالح العراقية، إنها دعوة لمبادلة زمن الضغوط الآتية بزمن الضغوط المقابلة ، كما وعلينا عدم النسيان إن تثبيت أركان النظام الديمقراطي في العراق، المجتمع المتعدد الطوائف والأعراف، لا يمنح العراقيين الثقة والاستقرار السياسي ويمنع حدوث الأزمات، منافذ التدخل المحتملة للخارج المتحفز، بل يعزز مكانة وأهمية العراق الاستراتيجية وهو ما يجعل المقابل يفكر كثيراً في صعوبة أن يكون مرجعية ساندة لأي طرف بما يفقده فرصة التأثير في ما تقرره الحكومة من مواقف وما ترنو إليه من مصالح. وهذا يستلزم بناء سياسة خارجية قوية بعيدة عن التغيرات التي تحصل في الحكومة أو شكلها أو إعادة تشكيلهاوتوسعاتها، طالما تقوم تلك السياسة على حماية المصلحة الوطنية العليا للعراق.

ومما يشجع على هذا التوجه، التنوع الإقليمي الذي يحيط بالعراق، فدوله ليست متماثلة من حيث قدراتها الاقتصادية والصناعية والعسكرية وهذا التنوع هو الذي يجعل حرية ومرونة الحركة السياسية الخارجية تقوم على مبدأ التمايزات النوعية وفق متطلبات البلاد والمصلحة المشتركة لدول الإقليم كافة لا حصرها في دولة بعينها. وهنا يستوجب على العراق إذا ما أراد استرجاع ثقله السياسي الخارجي المنتج للاستقرارية تقنين شروط الانفتاح على إقليمه بدءاً من خلق تدابير ثقة متبادلة، إدارة دبلوماسية ناجحة بعيدة عن التحزبات والتجاذبات السياسية، وتبني خطاب سياسي عقلاني، والأهم صناعة سياسية خارجية ثابتة الدعائم لا ردود أفعال جامدة غير مؤثرة تجعل الجميع ينظر للعراق كدولة هامشية غير قادرة على التأثير، لذا لا بد من تبني خيار الاندماج بين توظيف مقومات القوة والانفتاح المحسوب والمؤثر، عندها ستكون مطالب العراق ومصالحه محل نظر من قبل الآخرين، وهذا ما يحتاجه العراق في مسيرته الدبلوماسية حيال اتفاقية الجزائر 1975 واحتمالات إدارة مصيرها لا سيما بعد الانسحاب الكلي والشامل للقوات الأجنبية في 2011 والتي ستؤسس بنتائجها صورة الاستقلال السياسي العراقي !!. فهل ينجح العراقيون بذلك، تلك هي محنة صناع القرار لدينا، الذين عليهم أن يؤمنوا بحتميات التلازم والتغير بين الأهداف والإمكانات. تلك هي سنة الحراك الاستراتيجي.